2017

الإنتربول

التقرير السنوي لعام 2017

المحتويات

مقدمة الأمين العام	**4**
أبرز محطات عام 2017	**6**
الإنتربول باختصار	**8**
أهداف العمل الشرطي على الصعيد العالمي	**10**
1. مواجهة تهديد الإرهاب	**12**
2. تعزيز سلامة الحدود في العالم أجمع	**20**
3. حماية الفئات السكانية الهشة	**26**
4. تأمين الفضاء السيبري للأشخاص والشركات	**32**
5. تعزيز النزاهة على الصعيد العالمي	**40**
6. القضاء على الأسواق غير المشروعة	**44**
7. دعم الأمن البيئي والاستدامة البيئية	**48**
192 بلدا عضوا	**54**
الشؤون المالية	**60**

مقدمة الأمين العام

يسرّني أن أقدم إليكم التقرير السنوي لعام 2017، وهو العام الذي جدّد الإنتربول فيه التزامه بتوفير الدعم الملائم للعمليات التي تنفذها الشرطة على الصعيد الميداني في البلدان الأعضاء في العالم أجمع.

وعقدت الجمعية العامة للمنظمة دورتها الـ 86 في بيجين هذه السنة وأقرّت سبعة أهداف للعمل الشرطي العالمي تتناول مسائل تتصل بمكافحة الجريمة وتتعلق بالإرهاب، وأمن الحدود، والفئات السكانية الهشة، والفضاء السيبري، والنزاهة على الصعيد العالمي، والأسواق غير المشروعة، والأمن البيئي.

وعبر تنسيق الأنشطة وتحديد مجموعة واضحة من النتائج المتوخاة، ترمي هذه الأهداف إلى توجيه عمل جميع الجهات الفاعلة المعنية بالأمن العالمي. وقد اخترنا إعداد هذا التقرير بما ينسجم مع هذه الأهداف للدلالة على أهميتها.

واعتمدت الجمعية العامة أيضا مجموعة من المبادئ التوجيهية التي توضح الشروط الضرورية للانضمام إلى المنظمة التي انتسب بلدان جديدان إليها: دولة فلسطين وجزر سليمان. واعتُمدت سياسة عامة جديدة لمعاملة المعلومات المتعلقة باللاجئين حققت التوازن بين الدعم الميداني الذي يقدمه الإنتربول للبلدان والشواغل المتصلة بحقوق الإنسان.

وبفضل قواعد بياناتنا الجنائية وأدواتنا التقنية وسائر قدراتنا الشرطية، يمكن الاطلاع بشكل آني على معلومات حيوية تتيح تحديد هوية المجرمين الخطرين. وفي هذا العام، تقصّت أجهزة الشرطة الوطنية قواعد بياناتنا حوالى 200 مرة في الثانية، ما أسفر عن تحقيق رقم قياسي بلغ المليون مطابقة أدت إلى كشف أشخاص يُشتبه في كونهم إرهابيين وتجّار مخدرات وأعضاء في شبكات إجرامية منظمة.

وساعدت جهودنا المنسقة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في تحقيق نتائج ملموسة خلال العام. فعمليات مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، وملاحقة الأشخاص المطلوبين الفارّين، ومكافحة المخدرات، والاتجار بالبشر، والاعتداء الجنسي على الأطفال، والجريمة البيئية، والجريمة السيبرية، أحرزت تقدما ملحوظا في مواجهة الشبكات الإجرامية المتورطة فيها.

ولتعزيز الفائدة الميدانية للمنظمة وكفالة الحفاظ على مكانتها المميزة لدى بلداننا الأعضاء، نعمل على تعزيز الخدمات الأساسية التي نقدمها، أي قدراتنا الشرطية. وهذه القدرات هي في صميم مهمتنا.

ونسعى إلى توفير إمكانات شرطية جديدة تشمل مثلا منصة تحليل جديدة لتوسيع نطاق الدعم الشامل في هذا المجال، وسبلا لاستقاء المعلومات من القطاع العام والجيش، وترقية معدات مكاتبنا المركزية الوطنية، بدءا بمنطقة أفريقيا.

ولكي تعود هذه التطورات بالفائدة على بلداننا الأعضاء كافة، نعمل على ترسيخ خدماتنا وحضورنا على الصعيد الإقليمي. ويتعزز هذا الحضور عبر مكاتبنا الإقليمية من أجل تقديم دعم مباشر لمواجهة مجموعة من التهديدات الإجرامية، ويجري العمل على إنشاء محطات إقليمية لمكافحة الإرهاب في البؤر الرئيسية الساخنة.

والإنتربول، إذ يتطلع نحو بناء مستقبل راسخ، سينطلق من التقدم المحرز في عام 2017 ويواصل العمل في الوقت ذاته يدا بيد مع بلدانه الأعضاء من أجل إرساء مسار جديد للعمل الشرطي على الصعيد الدولي بفضل الابتكار والتعاون والتطور.

يورغن شتوك
الأمين العام

أبرز محطات عام 2017

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2341 الذي شدد على دور الإنتربول في حماية الهياكل الأساسية الحيوية

التحالف الدولي

الأمين العام يلقي كلمة أمام التحالف الدولي ضد داعش

الصفحة 17

عملية Trigger

التي استهدفت مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية

الصفحة 18

عملية Lionfish

التي استهدفت كشف المخدرات ومسالك وطرق التهريب

الصفحة 47

تحديد هوية 10 000

ضحية في قاعدة البيانات الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال

الصفحة 28

كانون الثاني/يناير | شباط/فبراير | أذار/مارس | نيسان/أبريل | آيار/مايو | حزيران/يونيو

منتدى التعاون من أجل الأمن

الإمارات العربية المتحدة تدعم مشاريع الإنتربول السبعة

الصفحة 65

التحديات في مجال الأمن الرقمي

تحقيق بالمحاكاة بشأن برمجية لانتزاع الفدية

الصفحة 37

حوار بشأن الجريمتين السيبرية والمالية

تبسيط الإجراءات على الصعيد العالمي

الصفحة 39

الجمعية العامة

الدورة الـ 86 للجمعية العامة للإنتربول بيجين (الصين)

الصفحة 57

البيان الرسمي لمجموعة الدول السبع

المتعلق بتبادل البيانات المجموعة من ساحات المعارك، عن طريق الإنتربول

الصفحة 17

رؤساء الشرطة في غرب أفريقيا

الأمين العام يلقي كلمة في اجتماع رؤساء الشرطة في غرب أفريقيا

الصفحة 15

البيانات البيومترية

ندوة الإنتربول الأولى لتحديد بصمات الأصابع وسمات الوجه

الصفحة 22

تموز/يوليو | آب/أغسطس | أيلول/سبتمبر | تشرين الأول/أكتوبر | تشرين الثاني/نوفمبر | كانون الأول/ديسمبر

INTERPOL World

الوصل بين أجهزة الشرطة والقطاع الخاص لمكافحة الجريمة السيبرية

الصفحة 35

عملية Pangea

مكافحة انتشار الأدوية المقلدة

الصفحة 47

عملية Epervier

إنقاذ ضحايا الاتجار بالبشر

الصفحة 30

سلامة وأمن الأحداث

المؤتمر الأول لسلامة وأمن الأحداث الكبرى

الصفحة 38

الإنتربول باختصار

أداء قواعد البيانات

4,6 مليارات
تقصِ في قواعد البيانات

مليون
مطابقة في قواعد البيانات

146
تقصِ في الثانية

السجلات حسب المناطق:

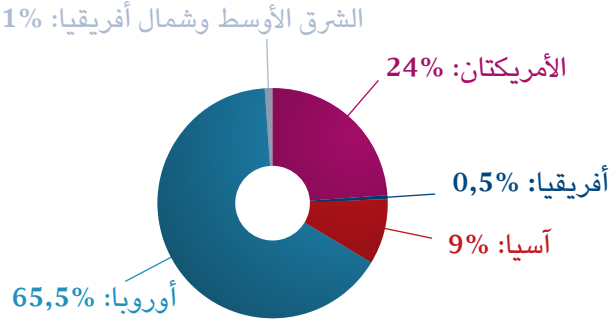

عمليات التقصي حسب المناطق:

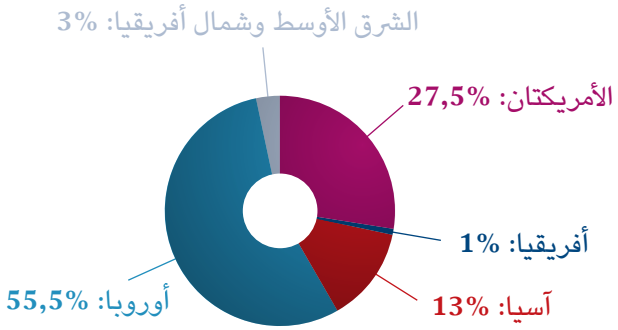

المطابقات حسب المناطق:

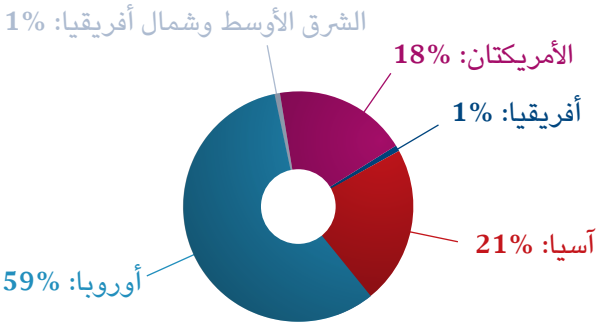

توسيع نطاق شبكة I-24/7

قام العديد من البلدان بتوسيع نطاق الوصول إلى شبكة الإنتربول للاتصالات المأمونة I-24/7 إلى خارج المكتب المركزي الوطني ووضعها مباشرة في متناول أفراد الشرطة العاملين في خطوط المواجهة لتمكينهم من استشارة قواعد بيانات المنظمة بشكل آني في الميدان.

165
توسيع نطاق شبكة I-24/7 إلى خارج المكاتب المركزية الوطنية

53
بلدا تستخدم تكنولوجيا منظومة مايند (النقالة)

74
بلدا تستخدم تكنولوجيا منظومة فايند (الثابتة)

مشاريع توسيع نطاق الشبكة في المستقبل

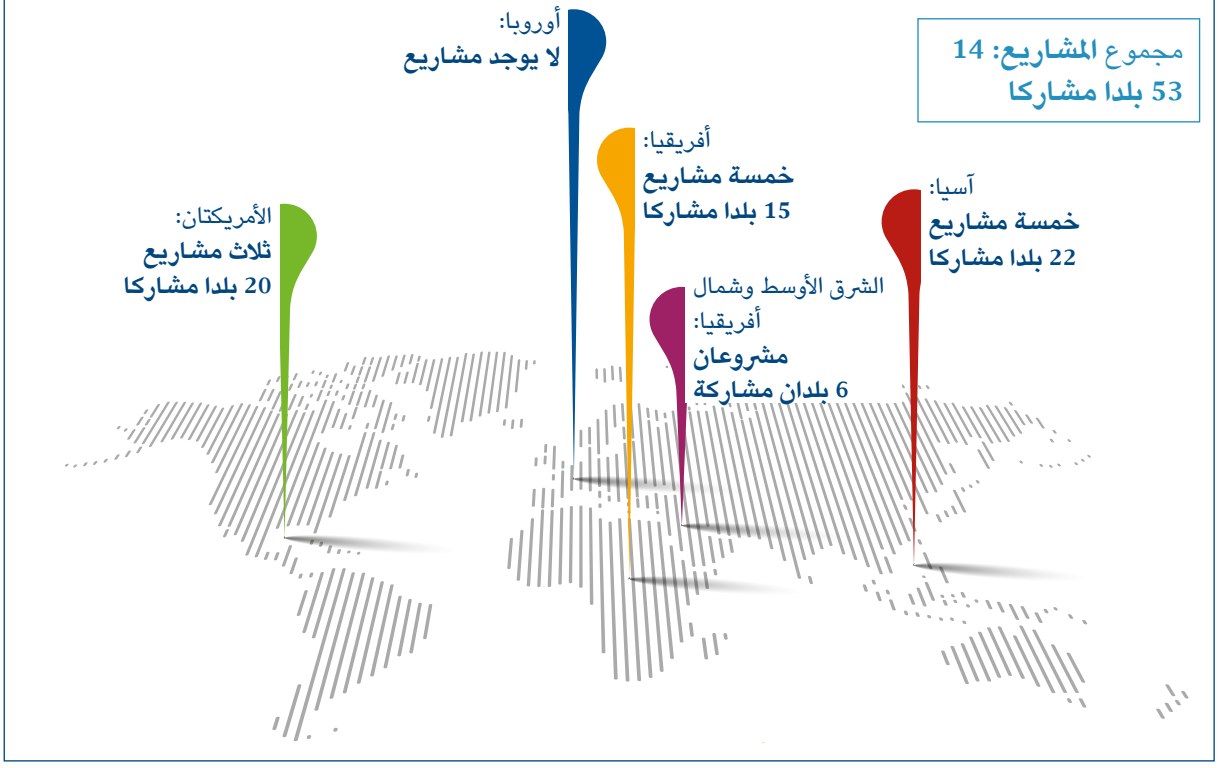

تنوع الموظفون

العدد الإجمالي للموظفين: 890

الموظفون المدنيون: 652 — الموظفون المعارون: 238

نسبة الرجال: 56% — نسبة النساء: 44%

الجنسيات : 113

* الأرقام حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2017

أهداف العمل الشرطي على الصعيد العالمي

الإنتربول هو منظمة الشرطة الوحيدة ذات الحضور العالمي، وهو بصفته هذه يضطلع بدور فريد في دعم العمل الشرطي على الصعيد الدولي. ولأداء هذه المهمة باتساق في أنحاء العالم، من المهم أن تتعاون جميع الجهات الفاعلة ضمن البنية الأمنية العالمية من أجل تحقيق نفس النتائج.

ولتحديد شكل التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون العالمية على إقامة عالم أكثر أمانا، وضع الإنتربول سبعة أهداف للعمل الشرطي العالمي.

وتغطي هذه الأهداف مجموعة من المسائل ذات الصلة بالجريمة والأمن. وقد صُمِّمت بما يتواءم مع أهداف السياسة الخارجية لبلداننا الأعضاء، وهي تتناول مسائل تقع في صلب الشواغل الأمنية للحكومات. وهذه الأهداف عالمية وطموحة ومستندة إلى العمل الجماعي.

وأقرّت البلدان الأعضاء هذه الأهداف في الدورة الـ 86 للجمعية العامة للإنتربول التي عُقدت في بيجين (الصين) في عام 2017، وهي كالتالي:

الهدف 1: مواجهة تهديد الإرهاب

- كشف واعتقال الأشخاص المشتبه في أنهم إرهابيون
- تعزيز منصات تبادل المعلومات الاستخباراتية
- منع الإرهابيين من السفر وتقييد حرية حركتهم
- اقتفاء أثر التدفقات المالية وشبكات توريد الأسلحة وتعطيلهما

الهدف 2: تعزيز سلامة الحدود في العالم أجمع

- كشف تحركات وتنقلات المجرمين والضحايا
- تبادل المعلومات مع موظفي المعابر الحدودية وفيما بينهم
- الإسهام في وضع معايير عالمية لأمن الحدود
- مساعدة البلدان الأعضاء في الحفاظ على سلامة وثائقها الأمنية (مكافحة استخدام جوازات السفر المقلدة/المزيفة على سبيل المثال)

الهدف 3: حماية الفئات السكانية الهشة

- كشف الجرائم والمجرمين وتبيان إمكانات الوقاية
- حماية ضحايا الجرائم من الاستغلال ومن الوقوع مجددا في شرك المجرمين
- احترام حقوق الإنسان للفئات السكانية الهشة
- إقامة شبكات متينة من الخبراء لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات وللأنشطة الميدانية
- منع تحقيق الأرباح من هذا النوع من الأنشطة الإجرامية
- كشف ومنع التدفقات المالية غير المشروعة وتحقيق الأرباح من هذا النوع من الأنشطة الإجرامية

الهدف 4:

تأمين الفضاء السيبري للأشخاص والشركات

- إقامة شراكات لتأمين الفضاء السيبري
- تعزيز الخبرات المتصلة بالتحقيق في الجرائم السيبرية
- حماية المجتمعات من خلال وضع المعايير وتوعية المواطنين
- حماية البنى التحتية الحيوية

الهدف 5:

تعزيز النزاهة على الصعيد العالمي

- تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون
- إنماء الخبرات المتصلة بالتحقيق في الفساد
- إشاعة ثقافة للنزاهة لا مكان فيها للفساد
- استحداث آليات لدعم النزاهة والدفاع عنها واسترداد الأصول المالية المسروقة

الهدف 6:

القضاء على الأسواق غير المشروعة

- رفع مستوى الوعي العام بمخاطر السلع والمنتجات غير المشروعة
- استحداث آليات لكشف الأسواق غير المشروعة الناشئة
- تعزيز القدرة على التحقيق في التجارة غير المشروعة ومنعها، ولا سيما تمويلها
- كشف وتجفيف منابع التدفقات المالية والأرباح غير المشروعة التي يحققها هذا النوع من الأنشطة الإجرامية
- كشف شبكات الجريمة المنظمة والمخدرات والقضاء عليها

الهدف 7:

دعم الأمن البيئي والاستدامة البيئية

- تعزيز القدرة على التحقيق في الجريمة البيئية
- حماية المجتمعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية، والأصناف المهددة بالانقراض والإرث الطبيعي
- استحداث آليات لحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية
- القضاء على شبكات الجريمة المنظمة ومنعها من تحقيق الأرباح
- كشف وتجفيف منابع التدفقات المالية والأرباح غير المشروعة التي يحققها هذا النوع من الأنشطة الإجرامية

ويتمحور هذا التقرير السنوي لعام 2017 حول هذه الأهداف من أجل تسليط الضوء على أنشطة الإنتربول في هذه المجالات السبعة.

مواجهة تهديد الإرهاب

بات التهديد الإرهابي اليوم متفشيا على نطاق واسع وأكثر تعقيدا من أي وقت مضى. ومناطق الصراع العديدة في العالم توفر للمنظمات الإرهابية جبهات متعددة لتنفيذ أنشطتها. وفي الوقت ذاته، يضرب المتشددون المجتمعات المحلية في الصميم، بعيدا عن مناطق الصراع وبطرق يصعب التنبؤ بها.

ومع أن الأنشطة الإرهابية في بعض المناطق التي عانت من صراعات طويلة الأمد، ولا سيما في الشرق الأوسط، أخذت تتضاءل، يظل تجنيد المقاتلين الإرهابين الأجانب وحركتهم يشكلان مصدر قلق عالمي. وقد تغيرت أساليب تجنيد المقاتلين الجدد وبث روح التطرف في نفوسهم وتزايد التركيز على شبكات التواصل الاجتماعي وسائر القنوات الرقمية.

والإنتربول، في سياق استراتيجيته العالمية لمكافحة الإرهاب التي تمتد خمس سنوات، يقدم الدعم لبلدانه الأعضاء على احتواء الأنشطة الإرهابية عبر الوطنية وتعطيلها بفضل التدريب وتحليل بيانات الاستخبارات ودعم الأدلة الجنائية وغير ذلك. وتركز أنشطة المنظمة المتصلة بمكافحة الإرهاب بشكل رئيسي على بناء الهياكل الأساسية والقدرات الضرورية في مناطق محددة.

استراتيجية مكافحة الإرهاب

تدعم استراتيجية الإنتربول العالمية لمكافحة الإرهاب ولاية المنظمة في هذا المجال وتتمحور حول خمسة مسارات عمل هي:

محطات إقليمية لمكافحة الإرهاب

من أجل تنفيذ استراتيجية الإنتربول لمكافحة الإرهاب بحذافيرها، لا بد من التوعية على نطاق واسع بأنشطة مكافحة الإرهاب في المناطق الرئيسية المعنية.

وفي هذا الصدد، وضعت المنظمة خطة تقتضي إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب في الأمانة العامة وعدة محطات إقليمية لمكافحة الإرهاب تقام استراتيجيا على مقربة من مناطق الصراع أو البؤر الساخنة الرئيسية للأنشطة الإرهابية. وستزوِّد هذه المحطات أجهزة إنفاذ القانون في كل منطقة بدعم محدد الهدف في مجال مكافحة الإرهاب عبر تبادل المعلومات وتحليل بيانات الاستخبارات، والتدريب وبناء القدرات، وإدارة الحدود وتقديم المساعدة الميدانية.

ووافق رؤساء أجهزة الشرطة في وسط وغرب أفريقيا على هذه الخطة وعلى إقامة محطة إقليمية لمكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا خلال اجتماع رفيع المستوى عُقد في تشرين الأول/أكتوبر. وأيّدوا اتخاذ تدابير أخرى لتحسين الأمن تشمل تزويد أجهزة إنفاذ القانون والإنتربول بالمعلومات المتصلة بمكافحة الإرهاب التي يجمعها الجيش من ساحات المعارك، والإدماج المنهجي لعناصر تحديد الهوية مثل البيانات البيومترية.

أنشطة التدريب

يقدم الإنتربول دورات تدريب بالغة الأهمية يكفل من خلالها وضع أحدث المعارف والمهارات في متناول أجهزة الشرطة في العالم من أجل درء التهديدات الإرهابية بفعالية.

وفي عام 2017، أطلق الإنتربول مشروعا لعامين بشأن مكافحة الإرهاب والجرائم عبر الوطنية المتصلة به في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي. ويتناول مشروع Scorpius التحديات الإرهابية الحالية والجديدة التي تواجهها أجهزة إنفاذ القانون في المنطقتين المذكورتين، ويوفر التدريب في مجال التحقيق والتحليل. وبناء على تقييم احتياجات البلدان المشاركة في المشروع، شددت حلقة عمل تدريبية نُظمت في كانون الأول/ديسمبر على الدعم الذي يمكن أن تقدمه المنظمة عند وقوع حوادث إرهابية وفي أعقابها.

ويتفاقم خطر ارتكاب اعتداءات إرهابية باستخدام مواد كيمائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية ومتفجرات. وفي إطار عملية Chase (مكافحة تهريب المواد الكيميائية)، نُفذ تمرين ميداني في تايلند استهدف مكافحة تهريب سلائف كيميائية ومواد متفجرة على الصعيد الدولي، وشاركت أجهزة لإنفاذ القانون من جنوب شرق آسيا في تمرين بالمحاكاة يستند إلى سيناريوهات تتعلق بمكافحة تهديدات إرهابية.

اتفاق مع المديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

أُبرم اتفاق بين الإنتربول والمديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أضفى طابعا رسميا على التعاون القائم بينهما في منع الأنشطة الإرهابية ومكافحتها. وبالإضافة إلى دعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب، ولا سيما التعاون في مجال إنفاذ القانون وأمن الحدود، ستضع المنظمتان أيضا خطة عمل استراتيجية مشتركة في هذا المجال.

كشف الأشخاص المشتبه في أنهم إرهابيون وتوقيفهم

بالنظر إلى تزايد اعتماد المنظمات الإرهابية على شبكات التواصل الاجتماعي وسائر القنوات الرقمية في جهودها لتجنيد الأفراد وبث الحملات المغرضة، نُفذت دورات تدريب على مكافحة استخدام هذه الشبكات من قِبل المجموعات الإرهابية وُجِّهت للشرطة في آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشملت المواضيع التي جرى تناولها تحديد هوية الأشخاص المحتمل أن يكونوا إرهابيين استنادا إلى استخدامهم للمنصات الإلكترونية؛ وجمع بيانات الاستخبارات على الإنترنت؛ والصعوبات المتصلة بمقبولية الأدلة الرقمية في القضايا الجنائية.

وفي أعقاب الاعتداء الإرهابي الذي ارتُكب خلال حفلة موسيقية في مانشستر (المملكة المتحدة) وأسفر عن مقتل 22 شخصا، قدم الإنتربول المساعدة للسلطات البريطانية في تنسيق إجراءات إنفاذ القانون على الصعيد الدولي. وأُقيمت خلية أزمة في مركز العمليات والتنسيق في المنظمة، ما سهّل تبادل المعلومات بين الشرطة في المملكة المتحدة وسائر البلدان الأعضاء.

40 000

يحوز الإنتربول أكثر من 40 000 ملف عن المقاتلين الإرهابين الأجانب، ما يجعله أكبر هيئة للشرطة في العالم تجمع مثل هذه المعلومات التي يمكن أن تكون بالغة الأهمية في تحديد هوية المقاتلين العائدين.

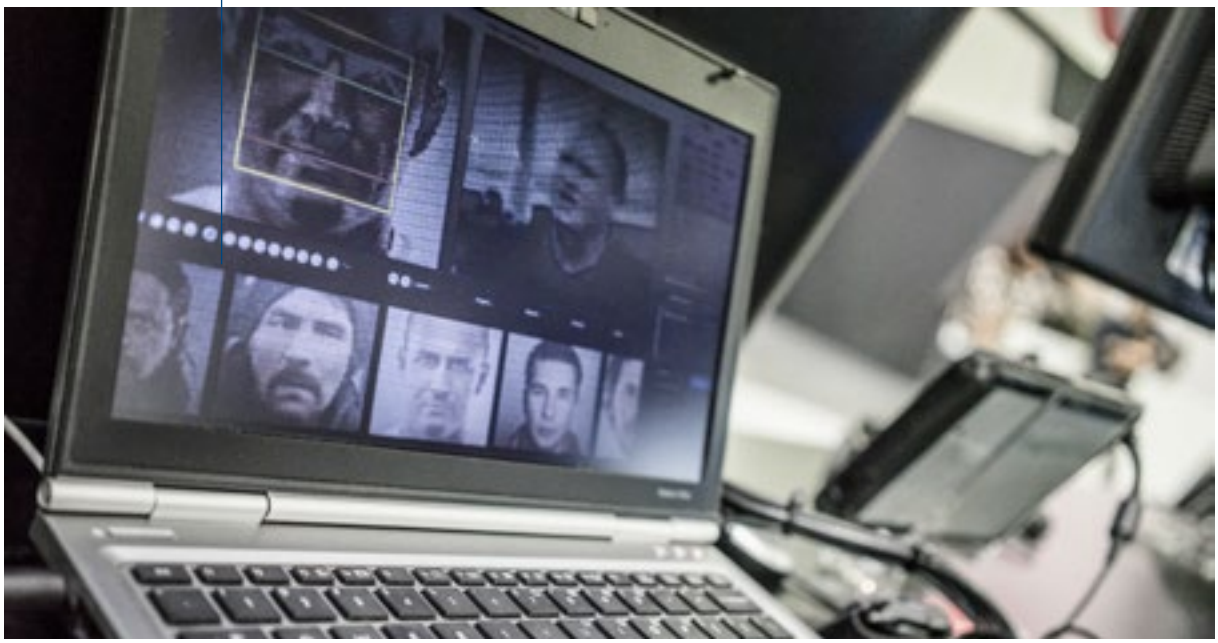

تعزيز منصات تبادل بيانات الاستخبارات

دعا الأمين العام للإنتربول يورغن شتوك المجتمع الدولي إلى أن يكفل وضع بيانات الاستخبارات الحيوية المتصلة بالإرهاب في متناول أجهزة إنفاذ القانون، ولا سيما المعلومات التي تجمعها القوات العسكرية من ساحات المعارك. وشدد على أهمية التعاون بين الجيش والشرطة ودور الإنتربول كمنصة مأمونة متعددة الأطراف لتبادل هذه المعلومات، ولا سيما في كلمة ألقاها أمام التحالف الدولي ضد داعش في آذار/مارس.

وأبدى وزراء داخلية مجموعة الدول السبع هذا الرأي نفسه عندما أصدروا في تشرين الأول/أكتوبر بيانا مشتركا دعوا فيه إلى تعزيز الاستعانة بالمنظمة كمنصة عالمية لتبادل المعلومات عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

بما أن الأنشطة الإرهابية تهدد الهياكل الأساسية الحيوية – المادية والافتراضية – اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارا يشدد على دور الإنتربول على الصعيد العالمي في مجالي بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الإرهابيين.

”بفضل تبادل المعلومات عن الإرهاب على المستوى العالمي، يمكن لأيّ تدقيق في حركة المرور أو مراقبة لجوزات السفر أو تقصٍّ عشوائي أن تحدث انفراجا في التحقيقات في الأعمال الإرهابية أو أن تحبط مخططا يتم الإعداد له“ .

يورغن شتوك،
الأمين العام

الحد من سفر الإرهابيين وحرية حركتهم

لما كان المقاتلون الإرهابيون الأجانب يسافرون إلى مناطق الصراع ذهابا وإيابا ويتنقلون فيما بينها، متّبعين في ذلك مسالك غير مباشرة وملتوية في أغلب الأحيان، يجب أن يتاح لأجهزة الشرطة في أنحاء العالم الاطلاع بسرعة على المعلومات الضرورية لتحديد هوية هؤلاء المقاتلين وقطع الطريق عليهم عند محاولتهم عبور الحدود. وفي عام 2017، عقد الإنتربول حلقات عمل في كل من أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط للتشجيع على تعزيز مستوى تبادل المعلومات المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الإنتربول المساعدة لـ 19 بلدا في وسط وجنوب أفريقيا من خلال إجراء حوالى مليون تقصّ لقواعد بياناتها الوطنية للإرهابين المشبوهين ولوثائق السفر ومقارنتها بقواعد بيانات الإنتربول. وأسفرت هذه التقصيات عن توقيف شخصين يُشتبه في أنهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في أوكرانيا كانا مطلوبين لدى السلطات الروسية والأوزبكية.

كشف مصادر التدفقات المالية وشبكات توريد الأسلحة وتعطيلهما

كان لعملية Trigger II التي نُفذت في نيسان/أبريل بمشاركة الآلاف من أفراد الشرطة في أوروبا دور رئيسي في مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية في تلك المنطقة. وأسفرت العملية عن مصادرة حوالى 320 سلاحا ناريا – من ضمنها قاذفة صواريخ ورشاش – وما يقرب من 20 000 قطعة ذخيرة فضلا عن قنابل ومتفجرات. وأدت كذلك إلى توقيف 149 شخصا في 23 من البلدان المشاركة. وفيما يلي بعض أبرز الإنجازات:

- جرى تقصّي قواعد بيانات الإنتربول العالمية أكثر من 10 ملايين مرة؛
- ضبطت السلطات الكرواتية سلاحا ناريا استُخدم على ما يبدو في جريمة قتل؛
- كشفت الشرطة في مقدونيا وأوقفت شخصا صدرت بشأنه نشرة حمراء عن الإنتربول، مطلوبا من قِبل تركيا لتهم تتصل بالمخدرات؛
- أوقفت الشرطة السويسرية مسافرا في قطار بحوزته سلاح ناري؛
- اعتُقل في أوكرانيا شخص يُشتبه في انتمائه إلى مجموعة إجرامية منظمة في منطقة أوراسيا.

منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها iARMS

تشكل منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها iARMS أداة شديدة التطور تيسر تبادل المعلومات والتعاون على إجراء التحقيقات بين أجهزة إنفاذ القانون بشأن حركة الأسلحة النارية غير المشروعة بين البلدان. وفي وسع أجهزة الشرطة في جميع أنحاء العالم تسجيل معلومات عن الأسلحة النارية في منظومة iARMS ومعاينة الأسلحة المصادرة للتحقق مما إذا كان قد أُفيد باختفائها أو سرقتها أو الاتجار بها أو تهريبها. ويمكن أن يساعد ذلك على تبيان الصلات المحتمل أن تكون قائمة بين جرائم ارتُكبت في أنحاء شتى من العالم، ومعرفة المسالك الممكن استخدامها للاتجار بالأسلحة النارية أو تهريبها

849 443	281 600	28 361	5 030
عدد السجلات	عدد التقصيات	عدد طلبات التعقب	عدد الردود على هذه الطلبات

جدول الإنتربول المرجعي للأسلحة النارية IFRT

إن جدول الإنتربول المرجعي للأسلحة النارية IFRT أداة إلكترونية تفاعلية تتيح للمستخدمين استقدام عناصر التبين الفريدة لكل سلاح ناري لأغراض التقصي أو طلب تعقّب مصدر ذلك السلاح، ويحتوي الجدول على:

أكثر من

150 000

مرجع للأسلحة النارية

أكثر من

49 000

صورة للأسلحة النارية

شبكة الإنتربول للمعلومات المتصلة بالمقذوفات IBIN

شبكة الإنتربول للمعلومات المتصلة بالمقذوفات IBIN هي الشبكة الدولية الوحيدة لتبادل البيانات المتصلة بالمقذوفات على نطاق واسع. وهي تتيح للشرطة الكشف عن خيوط جديدة للتحقيق استنادا إلى المقارنة بين المقذوفات، وإيجاد صلات بين مسرح جريمة وآخر في بلدان شتى، ما كانت لتكشف لولا ذلك.

974 281

عدد السجلات

28 248

عدد عمليات البحث

2

الهدف

تعزيز سلامة الحدود في العالم أجمع

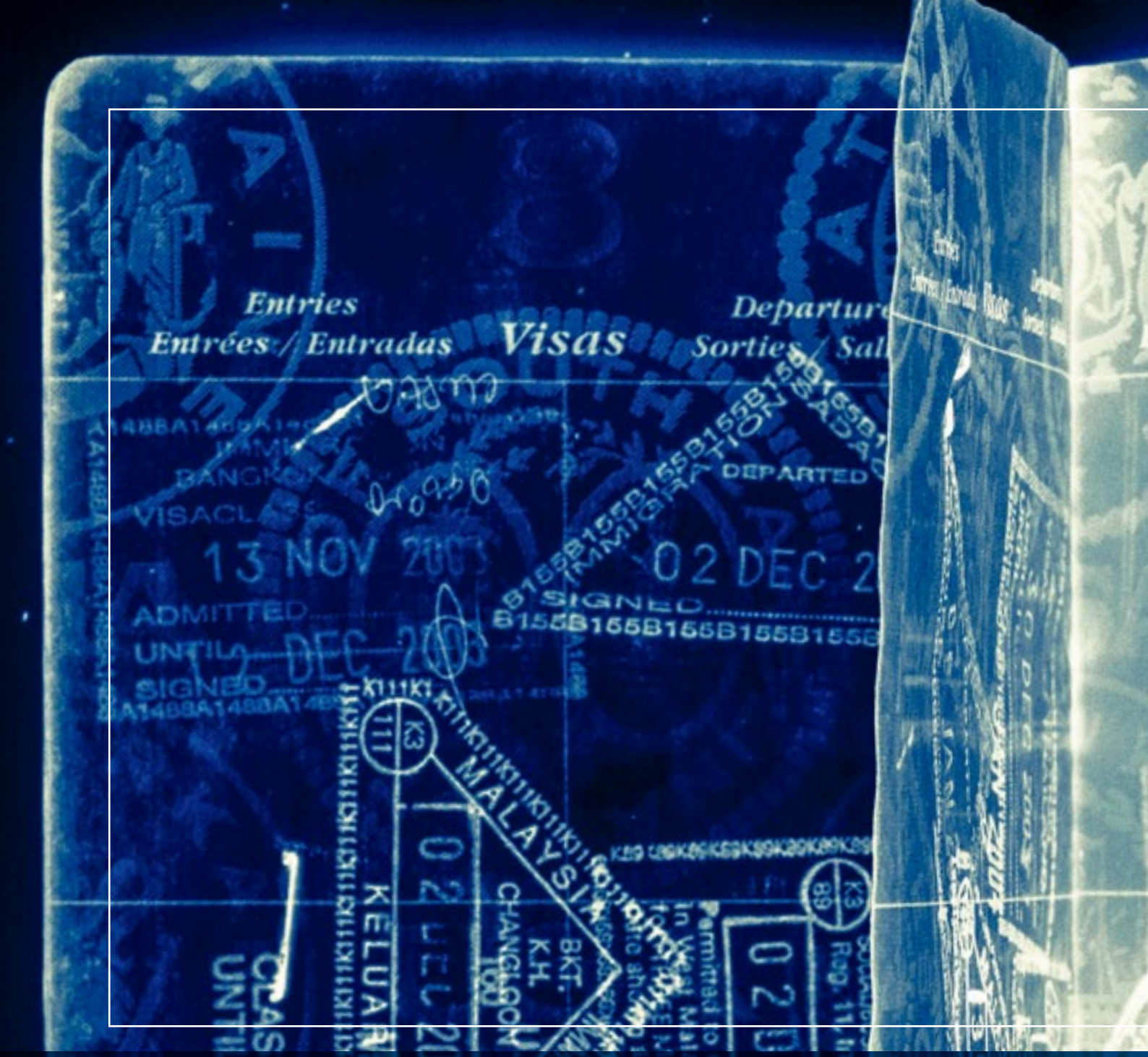

بما أن حرية حركة الأشخاص والسلع تتزايد على الصعيد الدولي، يمكن أن تكون الحدود الوطنية نقاطا غير حصينة في البنية الأمنية لبلد ما. ولكن الحدود تتيح في الوقت نفسه للشرطة، إذا كانت لديها خطط فعالة لأمن الحدود، إمكانية كشف واعتراض أفراد وسلع على جانب محتمل من الخطر.

ومجموعة قدرات الإنتربول الشرطية التي تدعم البلدان الأعضاء في إجراءات إدارة حدودها تتغير مع التطور التكنولوجي ومع تغير الأساليب الإجرامية. ومع أن الحلول القديمة العهد من قبيل تدقيق جوازات السفر في قاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة تحافظ على أهميتها، تنظر المنظمة إلى مستقبل أمن الحدود من منظور جديد يركز على استخدام أدوات بيومترية تشمل بصمات الأصابع والتعرف على سمات الوجه.

ولمواجهة التهديدات التي يطرحها المجرمون والإرهابيون الذين يعبرون الحدود الوطنية ويستخدمون باطّراد أساليب إجرامية معقدة لتفادي كشفهم، يعمل الإنتربول على تعزيز وتحديث قدراته البيومترية من أجل دعم بلدانه الأعضاء بشكل أفضل.

البيانات البيومترية

بصمات الأصابع

تحتوي قاعدة بيانات بصمات الأصابع في المنظمة على أكثر من 180 000 **من السجلات ويجري فيها أكثر من** 40 000 **تقصٍّ كل عام. وفي عام** 2017، **أسفرت التقصيات عن كشف هوية أكثر من** 1 700 **شخص في أنحاء العالم.**

ولتسليط الضوء على تزايد رقعة الاعتراف بالبيانات البيومترية بصفتها أداة حيوية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ندوة الإنتربول الأولى لتحديد بصمات الأصابع وسمات الوجه وجمعت حوالى 125 خبيرا في مجالي فحص بصمات الأصابع وتحديد سمات الوجه من 58 بلدا، وشركاء من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية من أجل استعراض أحدث الأدوات والتقنيات البيومترية وجدواها بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون.

التعرف على سمات الوجه

أطلق الإنتربول في عام 2016 قاعدة بياناته لتحديد صور الوجه، التي تتضمن بيانات وردت من 136 بلدا. ونجم عن تقصّي قاعدة البيانات هذه **أكثر من** 60 **مطابقة محتملة** في السنة الأولى لتشغيلها.

كشف تحركات وتنقلات المجرمين والضحايا

في عام 2017، نفذ الإنتربول عدة عمليات أمنية على الحدود من أجل مساعدة البلدان الأعضاء في تحديد هوية مجرمين وإرهابين مشبوهين.

عملية Sunbird III

قامت سلطات البلدان الـ 10 الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في سياق هذه العملية بالتدقيق في جوازات السفر عند 35 من المعابر الحدودية البرية والجوية والبحرية من خلال مقارنتها بقواعد بيانات الإنتربول العالمية. وأُجريت حوالى ثمانية ملايين عملية تفتيش أسفرت عن توقيف 17 شخصا وحصول حوالى 110 مطابقة لجوازات سفر مسجلة في قاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة. وكان من بين الموقوفين مواطن ماليزي يُشتبه في أنه من المقاتلين الإرهابيين الأجانب جرى ترحيله إلى كوالالمبور من تركيا، ومواطن سري لانكي اعترض جهاز الهجرة في بالي طريقه وهو ينتقل بجواز سفر إيطالي مسروق غير مملوء ومسجل في قاعدة البيانات المذكورة.

عملية Adwenpa III

حُدِّدت هوية حوالى 40 شخصا كانوا قد وقعوا ضحايا تهريب مهاجرين أو اتجار بالبشر لأغراض العمل غير المشروع، وتم إنقاذهم في إطار هذه العملية التي نسقها الإنتربول بهدف تعزيز عمليات الرقابة على الحدود في غرب أفريقيا. والكثير من هؤلاء الأشخاص كانوا قاصرين مجهولي الهوية في طريقهم إلى العمل في مناجم الذهب غير القانونية في غينيا، بينما كان الآخرون قد دفعوا أموالا لمهربين من أجل نقلهم إلى أوروبا عن طريق ليبيا. وضُبطت أيضا أدوية مقلدة ومركبات مسروقة ووثائق هوية مزورة خلال عمليات تفتيش في معابر حدودية رئيسية في بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وغينيا، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر.

وأُوفد إلى الفلبين أحد أفرقة الإنتربول للدعم في الأحداث الكبرى من أجل مد يد العون في الترتيبات الأمنية التي وضعها هذا البلد لمؤتمر القمة الـ 31 لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتمثل هذا الدعم في تقصّي قواعد بيانات المنظمة حوالى 24 مليون مرة، الأمر الذي أسفر عن توقيف مواطن هولندي مطلوب بموجب نشرة إنتربول حمراء لتهم اغتصاب، وشخص يسافر بجوازي سفر عراقيين مسروقين غير مملوءين ومسجلين في قاعدة بيانات وثائق السفر المسروقة والمفقودة.

النشرات الحمراء

النشرة الحمراء هي طلب لتحديد مكان فرد ما واعتقاله مؤقتا في انتظار تسليمه. وهي تصدر عن الإنتربول بناء على طلب بلد عضو أو محكمة دولية، بالاستناد إلى مذكرة توقيف وطنية سارية المفعول.

13 048	52 103	6 620
نشرة حمراء صادرة	نشرة حمراء صالحة	نشرة حمراء متاحة للعموم

تبادل المعلومات مع الأفراد العاملين عند المعابر الحدودية وفيما بينهم

يقدم برنامج الإنتربول لإدارة الهجرة والحدود المشترك بين الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا الدعم للبلدان الأعضاء في جنوب شرق آسيا في إدارة حدودها بفضل التدريب المتخصص والمساعدة الميدانية على مكافحة الجرائم عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وفي عام 2017، نظّمت دورات تدريب في إندونيسيا وسنغافورة وميانمار لتبيان كيفية الاستفادة من قدرات الإنتربول الشرطية في مجال إدارة الحدود من أجل تعزيز التدابير الأمنية عند الحدود الوطنية.

الإسهام في وضع معايير عالمية لأمن الحدود

يرتبط تسهيل حركة الأشخاص عبر الحدود بإرساء نظام أمني فعال عند المعابر الحدودية. وفي هذا الصدد، عقد الإنتربول سلسلة من حلقات العمل من أجل استعراض جدوى إقامة منظومة تأشيرات مشتركة لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأسهمت حلقات العمل هذه في بلورة توصيات عملية بشأن استحداث تأشيرة دخول مشتركة لبلدان الرابطة. وتحدث خبراء من الاتحاد الأوروبي عن الصعوبات التي واجهها الاتحاد في تطبيق منظومة تأشيرات شنغن.

مساعدة البلدان الأعضاء في الحفاظ على سلامة وثائقها الأمنية

بما أن المجرمين يتبعون بشكل متزايد أساليب متشعبة لتزوير جوزات السفر ووثائق الهوية، يجب على أفراد أجهزة الشرطة وأجهزة الهجرة المعنية بالحدود أن يكونوا على إلمام جيد بكيفية كشف الوثائق المزورة من بين مئات، لا بل آلاف الوثائق التي يدققون فيها يوميا. ونظّمت مجموعة من دورات التدريب العملي في إندونيسيا، وأوزبكستان، وتايلند، وجزر البهاما، وكوستاريكا تعلم خلالها الموظفون مختلف الأساليب التي يستخدمها المجرمون لتزوير الوثائق، والمهارات التقنية لكشف الوثائق المزورة. وشملت الدورات تقنيات طباعة الوثائق وسماتها الأمنية وتحليل الحبر المستخدم فيها ووسائل فحصها.

ولتبادل المعلومات والاطلاع على الخبرات بشكل أفضل بشأن الممارسات المتبعة في إدارة الحدود، عزّز الإنتربول تعاونه مع الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل (فرونتكس). وستوسّع المنظمتان نطاق مبادرة كل منهما المتعلقة بكشف وثائق السفر المزورة وتوائمان بينهما. وفي عام 2017، شارك الإنتربول في خمس عمليات مشتركة مع فرونتكس أسفرت عن تقصّي قواعد بيانات الإنتربول العالمية أكثر من مليون مرة وعن حدوث 35 مطابقة بشأن أشخاص فارّين وإرهابيين ومجرمين آخرين معروفين.

قاعدة بيانات وثائق السفر المسروقة والمفقودة

تتضمن قاعدة البيانات هذه قيودا لوثائق السفر المفقودة والمسروقة والملغاة. وبإمكان أفراد إنفاذ القانون في المكاتب المركزية الوطنية للإنتربول وسائر المواقع الموصولة بقواعد بيانات المنظمة - كالمطارات والمعابر الحدودية - استشارة قاعدة بيانات جوازات السفر المسروقة والمفقودة للتدقيق في جوازات سفر أفراد مسافرين على الصعيد الدولي، والتحقق على الفور مما إذا كان قد أُبلِغ بفقدانها أو سرقتها.

168
بلدا مشاركا

74,1 مليون
عدد السجلات

2,65 مليار
عدد التقصيات

7,26 مليون
تقصٍ يوميا

1 إلى 2 ثانية
الوقت اللازم للرد على تقصٍ

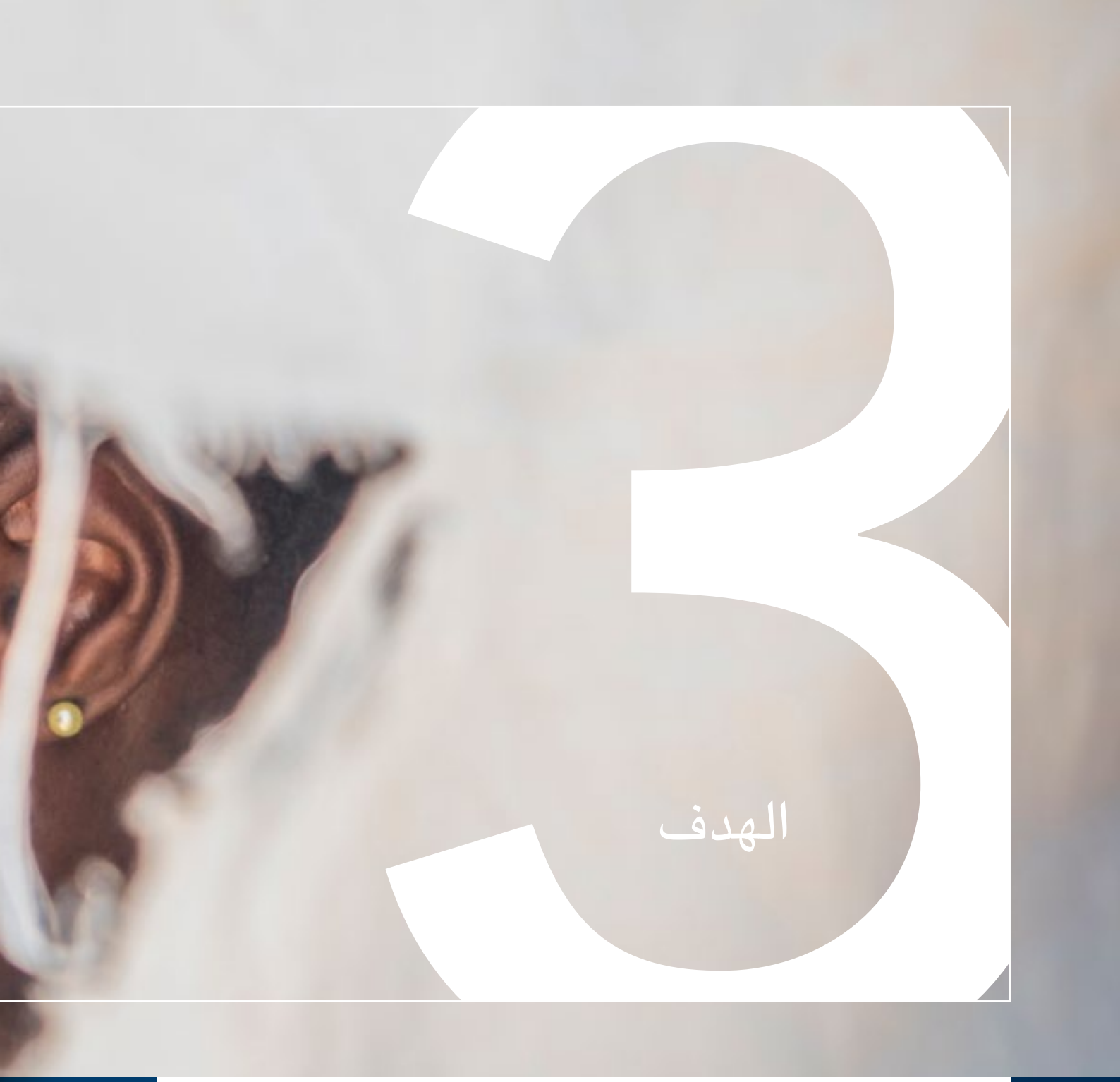

3

الهدف

حماية الفئات السكانية الهشة

غالبا ما تسعى المنظمات الإجرامية عبر الوطنية إلى استغلال أكثر الفئات السكانية هشاشة في المجتمع. وأصبحت مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت مسألة ذات أولوية لأجهزة إنفاذ القانون في العالم أجمع.

والإنتربول بصدد إعداد خطط إقليمية من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء في كشف الشبكات الإجرامية المتورطة في هذه الجرائم وتفكيكها، وذلك بفضل بناء القدرات وتقديم الدعم للعمليات التي تُنفذ عبر الحدود الوطنية وإقامة شبكات دائمة لتبادل المعلومات.

قاعدة البيانات الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال ICSE

قاعدة بيانات ICSE

تستخدم قاعدة بيانات ICSE برمجية متطورة لمقارنة الصور وأشرطة الفيديو والربط بين الضحايا والمعتدين والأماكن. ويمكن للمستخدمين المخوّلين في البلدان الأعضاء الاطلاع، بشكل مباشر وآني، على البيانات المسجلة فيها والحصول على ردود فورية على التقصيات في إطار التحقيقات المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال.

وفي عام 2017، عكف الإنتربول على إعداد صيغة جديدة متطورة من قاعدة بيانات ICSE، وذلك في إطار مشروع I-CARE الذي تموله المفوضية الأوروبية والذي أُطلق في منتصف عام 2018. وتتيح تلك الصيغة وصل قواعد البيانات الوطنية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال مباشرة بقاعدة بيانات ICSE، وتشمل وظائفها المحسّنة أداة مستقلة لتحميل صور وأشرطة فيديو الاعتداءات الجنسية على الأطفال مباشرة فيها.

قاعدة بيانات ICSE

أبرز الأرقام (حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2017)

11 988

عدد الضحايا الذين حُدِّدت هويتهم

5

عدد الأطفال الذين تُحدَّد هويتهم **يوميا**

5 617

عدد الجناة الذين حُدِّدت هويتهم

53

عدد البلدان الموصولة، بالإضافة إلى يوروبول (أُضيفت 4 بلدان في عام 2017)

الإنجازات الرئيسية

الشبكات المتخصصة

بفضل شبكات عالمية تضم خبراء متخصصين، يمكن للإنتربول وبلدانه الأعضاء تبادل الاطلاع على الخبرات في مجال مكافحة الجرائم التي تنال من الفئات السكانية الهشة. وفي عام 2017، ازداد عدد هذه الشبكات وتوسعت رقعة أنشطتها كما يلي:

- تعززت شبكة الإنتربول الميدانية للأخصائيين في مكافحة تهريب المهاجرين فباتت تضم حاليا 145 خبيرا من 111 بلدا عضوا، يمثلون أوروبا وشمال وغرب أفريقيا والشرق الأوسط ووسط وجنوب شرق آسيا والأمريكتين؛
- يضم فريق خبراء الإنتربول المعني بمكافحة الاتجار بالبشر خبراء من 62 بلدا، ولا يزال يتلقى ترشيحات إضافية بشكل منتظم.

إيفاد الموظفين

في إطار الجهود التي تبذلها المنظمة لتزويد البلدان الأعضاء بالدعم المتخصص على مكافحة جريمة استغلال الأطفال جنسيا على الإنترنت، أُوفد خبراء إلى مكاتب الإنتربول في آسيا وأمريكا الجنوبية وجرى تدريب موظفي مكاتب الإنتربول الإقليمية الأربعة في أفريقيا من أجل تعزيز معارفهم في مجال الاعتداءات الجنسية على الأطفال.

التدريب المحدد الأهداف

خلال عام 2017، نظم الإنتربول دورات تدريب في مناطق بالغة الأهمية من حيث الفئات السكانية الهشة، من أجل مساعدة السلطات المحلية على اكتساب الخبرة وإعداد خطط العمل في مجال مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

- تدريب متخصص على مكافحة الاتجار بالبشر في أمريكا الجنوبية؛
- تدريب موجه لأفراد إنفاذ القانون المعنيين بمكافحة الاتجار بالبشر وشبكة الإنتربول الميدانية للأخصائيين في مكافحة تهريب المهاجرين في الجنوب الأفريقي.

حماية ضحايا الجرائم من الاستغلال ومن الوقوع مجددا في شرك المجرمين

اجتاز الإنتربول مرحلة هامة في أوائل عام 2017 عندما وصل إلى 10 000 عدد ضحايا الاعتداءات الجنسية على الأطفال الذين كُشفت هويتهم بفضل قاعدة بيانات ICSE بعد أقل من سبع سنوات من إطلاقها.

وقد أُنقذ حوالى 500 من ضحايا الاتجار بالبشر، بينهم 236 قاصرا، نتيجة عملية Epervier التي نفذها الإنتربول في تشاد والسنغال ومالي وموريتانيا والنيجر. وأُوقف حوالى 40 من الأشخاص المشتبه بتورطهم في عمليات الاتجار هذه واتُّهموا بإكراه الضحايا على مزاولة أنشطة تتراوح بين الاستعطاء والبغاء. ففي إحدى الحالات، وُعدت فتاة نيجيرية عمرها 16 عاما بالعمل في مالي للقيام بأود أسرتها. وقد تولى أمرها "كفيل" أرغمها فيما بعد على ممارسة البغاء لتسديد تكاليف سفرها.

وجمع مؤتمر الإنتربول العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين الذي عُقد في قطر في كانون الأول/ديسمبر خبراء دوليين في شؤون الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وبحث المندوبون الذين تجاوز عددهم 300 شخص الاتجاهات الناشئة في هذا المجال مثل الاتجار بالبشر لإرغامهم على ممارسة أنشطة إجرامية تشمل الترويج للمخدرات والنشل، وكيفية اضطلاع القطاع الخاص بتطوير أدوات تساعد أجهزة إنفاذ القانون في مكافحة أنشطة الاتجار والتهريب.

إقامة شبكات من الخبراء لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات

على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عُقدت في أيلول/سبتمبر، اشترك الإنتربول مع كل من البعثة الدائمة للنمسا والبرازيل في الأمم المتحدة في تنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن مكافحة الاتجار بالبشر. وأُقيم هذا الاجتماع بمناسبة اعتماد الإعلان السياسي المتعلق بخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي اعترف بالإنتربول بصفته منظمة هامة تسهم في مكافحة هذه الظاهرة على الصعيد العالمي.

واجتمع فريق الإنتربول المتخصص المعني بمكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال في تشرين الثاني/نوفمبر من أجل تقديم لمحة عامة عن الجهود العالمية والحلول التقنية في مجال مكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال على الإنترنت، وتحديد هوية الضحايا والمعتدين عليهم، وتفكيك الشبكات الإجرامية المتورطة في إنتاج هذه المواد الإباحية والتسويق لها. وعرض أكثر من 200 مشارك من 60 بلدا ومنظمة إقليمية ودولية ومن القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية دراسة حالات عن التحقيقات الناجحة وتناولوا استراتيجيات منع هذه الجرائم، وتحليل هذه المواد، ودور الشبكة الخفية (Darknet) في تفشيها.

كشف الجرائم والمجرمين

في سياق عملية Tantalio التي أطلقتها الشرطة الوطنية الإسبانية ونسّقها الإنتربول ويوروبول، استهدفت الشرطة في 15 بلدا في وسط وجنوب أمريكا وفي أوروبا أشخاصا كانوا يستخدمون برمجية 'واتس آب' لتبادل صور وأشرطة فيديو تحوي مواد اعتداءات جنسية على أطفال. وفي المجمل، أُوقف 38 شخصا، منهم أربعة كانوا مطلوبين بموجب نشرات الإنتربول الزرقاء المتعلقة بجمع معلومات عن مكان شخص ما وعن أنشطته، وأتيح الاطلاع على المئات من صور الاعتداءات الجنسية على الأطفال عن طريق قاعدة بيانات ICSE.

وساعدت قاعدة بيانات ICSE العديد من البلدان الأعضاء في كشف الصلات بين التحقيقات في الاعتداءات الجنسية على الأطفال في مختلف أصقاع العالم، ما أسفر عن إنقاذ ضحايا واعتقال المعتدين عليهم. وفي اليابان، حُدِّدت هوية زعيم شبكة اعتداء جنسي على الأطفال في كيوتو بفضل قاعدة البيانات هذه وحُكم عليه بالسجن ثمانية أعوام في أعقاب تحقيق عالمي كان قد بدأ قبل عامين، وذلك بعد تحميل صور اعتداءات جنسية في قاعدة البيانات من قِبل محققين في أستراليا والدانمرك.

الهدف

4

تأمين الفضاء السيبري للأشخاص والشركات

إن الجريمة السيبرية هي، من بين أشكال الجريمة عبر الوطنية التي تواجهها البلدان الأعضاء في يومنا هذا، أشدها تفاقما. ويزداد عدد المجرمين الذين يستغلون سرعة الإنترنت وسهولة استخدامها وإمكانية دخولها بدون الكشف عن الهوية لارتكاب مجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية التي تلحق، بسبب طبيعتها الافتراضية، ضررا فادحا بالضحايا في العالم أجمع.

وانعدام الحدود فيما يتعلق بهذه الجريمة يفرض على أجهزة إنفاذ القانون صعوبات من حيث مكافحتها بسبب الحدود الجغرافية التي لا يمكن للتحقيقات تجاوزها، والعوائق القانونية وتفاوت القدرات المتصلة بتلك التحقيقات.

استراتيجية مكافحة الجريمة السيبرية

يقدم الإنتربول في إطار استراتيجيته العالمية لمكافحة الجريمة السيبرية الدعم للشرطة في العالم في إطار الإجراءات التالية:

الاطلاع على البيانات الرقمية الأولية والاستفادة منها: جمع وتحليل البيانات المتصلة بالاعتداءات السيبرية

تقييم التهديدات وتحليلها ورصد اتجاهاتها: كشف وتبيان الجرائم السيبرية ومرتكبيها والشبكات الإجرامية التي تقف وراءها

التنسيق والتشغيل البيني: تحسين التشغيل البيني على الصعيد الميداني والتنسيق العالمي والتشجيع على المواءمة بين التشريعات

إدارة الأدلة الإلكترونية: مساعدة البلدان في إعداد الإجراءات المتصلة بإدارة الأدلة الإلكترونية لأغراض التحقيق والملاحقة القضائية

الربط بين المعلومات السيبرية والمادية: سد الثغرة بين الآثار الرقمية والمعلومات المادية من أجل كشف الجناة المحتملين وتحديد مكانهم

الإنجازات الرئيسية

INTERPOL World

أصبح مؤتمر INTERPOL World الذي ينظَّم بمشاركة القطاعين العام والخاص لتبادل الأفكار ووضع الحلول التقنية في مواجهة التحديات الأمنية الناشئة، حدثا بارزا للابتكار التكنولوجي والشرطي. وعُقد مؤتمر INTERPOL World الثاني في سنغافورة في تموز/يوليو وحضره مندوبون عن 220 شركة و34 من البلدان وأجهزة إنفاذ القانون في العالم لتذليل الصعوبات التي تعترض مكافحة الجريمة السيبرية، واستشراف مستقبل العمل الشرطي في المدن الكبرى العالمية، وإدارة الهوية. وعرضت شركات خاصة أحدث منتجاتها التكنولوجية التي يمكن أن تعود بالفائدة على أجهزة إنفاذ القانون، الأمر الذي يؤدي إلى إقامة علاقة حيوية بين الشرطة والقطاع الخاص.

عملية متشددة لمكافحة الجريمة السيبرية

نُفذت عملية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا استندت إلى خبرة أجهزة الشرطة والقطاع الخاص في كشف خواديم عمليات ومراقبة تبث أنواعا متعددة من البرمجيات الخبيثة. وأسفرت العملية عن كشف حوالى 270 من المواقع الإلكترونية المقرصنة، بما فيها بوابات حكومية. وجرى الكشف أيضا عن عدد من مشغّلي مواقع التصيّد الاحتيالي، منها موقع مرتبط بنيجيريا. وقام جانٍ مقيم في إندونيسيا يبيع برمجيات تصيّد احتيالي على الشبكة الخفية بنشر أشرطة فيديو على يوتيوب توضح للزبائن كيفية استخدام هذه البرمجيات غير المشروعة. وتبادل المحققون من إندونيسيا، وتايلند، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وماليزيا، وميانمار معلومات عن واقع الجريمة السيبرية في كل بلد، وشارك خبراء من سبع شركات خاصة أيضا في اجتماعات تحضيرية لإعداد ملفات معلومات يمكن الاستناد إليها للتحرك.

الاقتصاد السيبري في غرب أفريقيا

إن الوثيقة المشتركة المعنونة Cybercrime in West Africa: Poised for an Underground Market ("الجريمة السيبرية في غرب أفريقيا: استعدادا لمواجهة سوق سرية") التي تجمع بين نتائج الاستقصاء الذي أجرته البلدان الأعضاء في الإنتربول من منطقة غرب أفريقيا والاستنتاجات الناجمة عن البحوث التي اضطلعت بها شركة Trend Micro، تُظهر الاعتماد المتزايد لمرتكبي الجريمة السيبرية في تلك المنطقة على أساليب الهندسة الاجتماعية. وقد كشف الاستقصاء تزايد عدد الجرائم السيبرية المبلغ عنها بنسبة 132 في المائة بين عامي 2013 و2015، وبلغ متوسط المبالغ المسروقة سنويا من الشركات 2,7 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ومن الأفراد 422 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتبيَّن أن أعتى التهديدات التي تواجهها المنطقة مصدرها كل من عصابة "Yahoo boys" و"Next-Level Cyberciminals".

- "Yahoo boys" – سُميت كذلك بسبب استخدام تطبيقات ياهو للتواصل وقد ذاع صيتها في أوائل عام 2000، وهي تركز على اتباع أساليب احتيالية غير متطورة تقنيا مثل الاحتيال عن طريق طلب دفع سلفة، وتوجيه نداء استغاثة طلبا للمال، والتلاعب بالعواطف؛

- "Next-Level Cybercriminals" – تشن هذه العصابة اعتداءات أكثر تعقيدا مثل الاحتيال على الشركات عن طريق اختراق البريد الإلكتروني المهني، والغش الضريبي، وغالبا ما تنفذ مخططاتها باستخدام برمجية تسجيل النقرات، وبث أحصنة طروادة عن بعد، وبرمجيات أخرى تسهِّل ارتكاب الجرائم.

إقامة شراكات لتأمين الفضاء السيبري

لا تتوفر لأجهزة إنفاذ القانون دائما المعارف والمهارات اللازمة لمكافحة الجريمة السيبرية بمعزل عن الأجهزة المعنية الأخرى. فإقامة الشراكات مع سائر المنظمات والقطاعين العام والخاص والجامعات يضفي طابعا رسميا على تبادل الاطلاع على الموارد والمعلومات والخبرات التقنية.

الشراكات المتعلقة بمكافحة الجريمة السيبرية الموقّعة في عام 2017

- منظمة البحث العلمي التطبيقي الهولندية (TNO)
- شركة Palo Alto
- شركة Trend Micro (اتفاق محدّث)
- شركة British Telecom
- شركة Kaspersky Lab (اتفاق محدّث)
- شركة Bi-ZONE
- شركة Group-IB
- شركة Cisco
- مركز تبادل وتحليل المعلومات عن الخدمات المالية
- شركة Scitum
- مصرف Banco do Brasil

وحضر أكثر من 420 مندوبا من 68 بلدا المؤتمر المشترك بين يوروبول والإنتربول لمكافحة الجريمة السيبرية الذي نُظِّم في أيلول/سبتمبر من أجل استعراض اتجاهات الجريمة السيبرية، الحالية والمقبلة، مثل الأجهزة الموصولة بالإنترنت، وبرمجية انتزاع الفدية، والشبكة الخفية، والجوانب المالية لهذه الجريمة. وهذا المؤتمر الذي يتناوب يوروبول والإنتربول سنويا على تنظيمه يؤكد أهمية اتخاذ إجراءات عالمية بمشاركة جميع الجهات المعنية.

وشارك الإنتربول في عدة مبادرات قادتها منظمات وجهات شريكة أخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي.

- **مشروع E-CRIME (التبعات الاقتصادية للجريمة السيبرية):** اختُتم هذا المشروع في عام 2017 وكان يهدف إلى تحديد نطاق تفشّي الجريمة السيبرية ومنحى تطورها في قطاعات أخرى غير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بفعل دراسة تبعاتها الاقتصادية واتخاذ التدابير اللازمة في الوقت نفسه لمكافحتها وردع مرتكبيها. وأقام الإنتربول خط اتصال مع أجهزة إنفاذ القانون الدولية لتقديم الإرشاد لها بشأن أثر هذا المشروع في الشرطة ولإطلاعها على خبرته في مجال حماية الخصوصية، وحماية البيانات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **مشروع TITANIUM (أدوات التحقيق في المعاملات المالية في الأسواق السرية):** في إطار اتحاد يضم 15 جهة شريكة، قدم الإنتربول دعمه لهذا المشروع الرامي إلى منع المجرمين من استخدام تكنولوجيا سجل المعاملات الإلكترونية (blockchain) لتفادي كشفهم. وبما أن العملات الافتراضية هي الأكثر استخداما لهذه التكنولوجيا، فإن المشروع يسعى إلى استحداث أدوات تتيح إبراز الخصائص المشتركة للمعاملات الإجرامية، وكشف مواطن الخلل في استخدام هذه الأدوات، وتبيان تقنيات غسل الأموال.

- **مبادرة GLACY+ (مشروع التحرك العالمي الموسّع لمواجهة الجريمة السيبرية):** تهدف هذه المبادرة المشتركة بين الإنتربول ومجلس أوروبا، التي يمولها الاتحاد الأوروبي وتنفَّذ حاليا، إلى بناء القدرات وتعزيز التعاون في التحقيقات السيبرية في العالم. ويتمحور دور الإنتربول حول تعزيز المهارات الميدانية لأجهزة الشرطة.

تعزيز الخبرات المتصلة بالتحقيق في الجرائم السيبرية

ركزت مجموعة من الدورات التدريبية والبرامج على تزويد أجهزة الشرطة في البلدان الأعضاء بالمهارات اللازمة لإجراء تحقيقات فعالة في مجال مكافحة الجريمة السيبرية. وتناولت مواضيع شملت في جملة أمور الأدلة الجنائية الرقمية وبرمجيات انتزاع الفدية والعملات المشفَّرة والتعاون الدولي.

وفي دورة عام 2017 من فعاليات "تحديات الإنتربول في مجال الأمن الرقمي" التي عُقدت في سنغافورة، قام المشاركون بمطاردة مشبوه متورط في تشفير سجلات طبية سرية بواسطة برمجية لانتزاع الفدية، وذلك في إطار تمرين محاكاة عملي صمِّم لكي يتيح لهم اكتساب خبرة عملية في جميع جوانب التحقيق في الجريمة السيبرية. وباتباع جميع مراحل التحقيق خطوة خطوة وتلقّي تدريب على استخدام أحدث الأدوات والتقنيات، اكتسب المشاركون من 20 بلدا مهارات حقيقية مستمدة من أرض الواقع يمكنهم توظيفها في إطار عملهم الشرطي في المستقبل. وفي إطار تحدٍّ آخر في مجال الأمن الرقمي نظِّم في اليابان وكان موجها للمحققين من أفريقيا والأمريكتين وآسيا، تنافس المشاركون فيما بينهم – في سباق ضد الساعة – من أجل إيجاد حل لسيناريو معقد ينطوي على برمجية خبيثة.

ونظِّمت سلسلة من الدورات التدريبية الإقليمية في الأمريكتين من أجل النهوض بمستوى القدرات في هذه المنطقة في مجال مكافحة الجريمة السيبرية. ويندرج التدريب الذي نظِّم في بربادوس وبنما ضمن برنامج الإنتربول لبناء القدرات في مجال مكافحة الجريمة السيبرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واستعرض المحققون في الجريمة السيبرية وخبراء الأدلة الجنائية من المنطقة مواضيع شملت برمجيات انتزاع الفدية، والأدلة الجنائية المتصلة بالأجهزة النقالة، والتحقيق في أسماء النطاقات وتعطيلها، والبرمجيات الخبيثة الموجهة لقرصنة أجهزة الصرف الآلي، والجرائم المرتكبة ضد الأطفال عبر الإنترنت.

وبفضل استخدام سوق تجاري صوري في الشبكة الخفية، أتاحت دورة تدريبية نظِّمت في النرويج محاكاة بيئة إجرامية سرية افتراضية لمساعدة أجهزة إنفاذ القانون في البلدان الإسكندنافية على إجراء تحقيقات أكثر فعالية. وبفضل هذا التدريب العملي، تمكن المشاركون من أداء أدوار مشترين وباعة ومدراء وأفراد شرطة، والإلمام بالتكنولوجيا ذات الصلة، وتحديد مسارات محتملة للتحقيق.

حماية المجتمعات المحلية من خلال وضع معايير عالمية وتوعية عامة الناس

أمام تزايد حالات الاعتداء بواسطة برمجيات انتزاع الفدية ضد الشركات والأفراد، قدم الإنتربول دعمه لمبادرة No More Ransom التي أطلقها في عام 2016 الشرطة الوطنية الهولندية واليوروبول وIntel Security وKaspersky Lab. وNo More Ransom هو موقع على الإنترنت يتيح لعامة الناس الوصول إلى أدوات فك التشفير والحصول على إرشادات بشأن كيفية حماية أنفسهم من الوقوع ضحية لهذه البرمجيات. وقد عزز هذا المشروع التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص في مجال مكافحة برمجيات انتزاع الفدية.

حماية البنى التحتية الحساسة

في أعقاب الهجوم الإلكتروني بواسطة برمجية انتزاع الفدية WannaCry في أيار/مايو الذي أدى إلى تعطيل منظومات حاسوبية في جميع أنحاء العالم، قدم الإنتربول الدعم للتحقيقات التي أجرتها سلطات المملكة المتحدة:

- عمَّم الإنتربول على جميع بلدانه الأعضاء نشرة بنفسجية تتضمن المعلومات التي أحالتها المملكة المتحدة بواسطة المكتب المركزي الوطني في مانشستر، عن السمات الأساسية لهذه البرمجية الخبيثة والتدابير التي يتعين اتخاذها لاحتوائها؛
- طلبت المملكة المتحدة من الإنتربول إجراء دراسة استقصائية عاجلة لجميع البلدان الأعضاء من أجل تحديد الأضرار التي خلفها هذا الهجوم على الصعيد العالمي؛
- استضاف الإنتربول مؤتمرا افتراضيا شاركت فيه البلدان المتضررة أتاح للمتخصصين تبادل المعلومات وعرض آخر المستجدات عن التحقيقات التي تجرى على الصعيد الوطني؛
- صدرت نشرة بنفسجية ثانية تتضمن تفاصيل إضافية عن البرمجية الخبيثة قدمها القطاع الخاص وأُحيلت إلى جميع المكاتب المركزية الوطنية لتعميمها على الوحدات الوطنية المتخصصة في مكافحة الجريمة السيبرية.

ولما كانت البيئة السيبرية تطرح تحديات أمنية على الأحداث الرياضية الكبرى وغيرها من الأحداث العامة، اشترك برنامج ستاديا الذي ينفذه الإنتربول في تنظيم المؤتمر الأول لسلامة وأمن الأحداث الكبرى في قطر من أجل تعزيز الأمن السيبري وأمن المرافق المادية خلال الأحداث الكبرى. واجتمع حوالى 350 مشاركا من أكثر من 65 بلدا ومنظمة دولية، يمثلون أجهزة إنفاذ القانون والأوساط الأكاديمية وهيئات القطاع الخاص، من أجل الاستفادة من شبكة عالمية للخبراء في مجالي سلامة وأمن الألعاب الرياضية استُحدثت في إطار مشروع ستاديا.

واستضاف الإنتربول اجتماعا رفيع المستوى ضم قرابة 190 ممثلا من أجهزة إنفاذ القانون والقطاع المالي وقطاعي الاتصالات والإنترنت لتحديد السبل الكفيلة بمكافحة الجريمة السيبرية والجريمة المالية على نحو أكثر فعالية. وتطرق هذا الاجتماع، الذي نظِّم تحت عنوان 'مكافحة الجريمة السيبرية والجريمة المالية: حوار رفيع المستوى لإقامة بنية إدارية جديدة'، إلى التهديدات التي يطرحها الترابط الإلكتروني كجرائم الاحتيال باستخدام التكنولوجيا المتطورة أو أساليب الهندسة الاجتماعية مثلا. ووضع المشاركون توصيات تهدف إلى تيسير تحرك عالمي لمواجهة تفاقم التهديدات التي تطرحها الجريمة المالية والجريمة السيبرية.

تعزيز النزاهة على الصعيد العالمي

الفساد مشكلة عالمية تطال جميع المناطق في العالم وتؤثر في المجتمع بشرائحه كافة. وهو يخلف تبعات واسعة النطاق، وغالبا ما تكون وطأته أشد في البلدان النامية؛ ويمكن أيضا أن يقوض الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأن يهدد في نهاية المطاف أمن المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، يهيئ الفساد أرضية خصبة للأنشطة الإجرامية المنظمة، فتواطؤ الموظفين الحكوميين الفاسدين يساعد المجرمين على تنفيذ أفعالهم غير المشروعة.

وبما أن الفساد جريمة تتيح ارتكاب جرائم أخرى، فإن أنشطة الإنتربول الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء على مكافحة هذا الشكل الإجرامي تهدف إلى فهم صلاته بمختلف أشكال الجريمة والربط بين التحقيقات الجارية بشأن أشكال مختلفة من الجرائم لتفكيك الشبكات الإجرامية الضالعة فيه.

الإنجازات

تعزيز الحوكمة وسيادة القانون

في برنامج الإنتربول لبناء القدرات على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في غرب أفريقيا، الذي نُفِّذ على مدى 18 شهرا واختُتم في عام 2017، قدِّمت مجموعة من التوصيات تتعلق بالإجراءات التي يتعين اتخاذها في المستقبل. وهذه التوصيات الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة، التي صاغها واعتمدها حوالى 45 ممثلا رفيع المستوى من 15 دولة عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تقوم على أربع ركائز:

- التعاون الدولي مع التركيز على التعاون مع منظمة التعاون لرؤساء الشرطة في غرب أفريقيا؛
- الإطار القانوني؛
- الدعم الميداني؛
- بناء القدرات والتدريب.

تعزيز الخبرات المتصلة بالتحقيق في الفساد

لمواجهة التهديد المتزايد الذي يطرحه استخدام العملات المشفَّرة لأغراض إجرامية، نظّم الإنتربول البرنامج العالمي الأول لمكافحة غسل الأموال والعملات الرقمية بالاشتراك مع اليوروبول ومعهد بازل للحوكمة. وجمع هذا المؤتمر حوالى 400 مشارك من أجهزة إنفاذ القانون وهيئات القطاع الخاص من 60 بلدا لمناقشة المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية وكيف يمكن لأجهزة الشرطة التصدي لها. وهو أول مؤتمر ينظمه الفريق العامل المعني بالعملات الرقمية الذي أنشأته المنظمات الثلاث في أيلول/سبتمبر 2016.

ونظّم الإنتربول واللجنة الأولمبية الدولية مجموعة من الدورات التدريبية المشتركة خلال العام تمحورت حول الفساد في مجال الرياضة، ولا سيما التلاعب بالمباريات والمراهنات غير المشروعة، وركزت على التحقيق في التهديدات المحدقة بالنزاهة في مجال الرياضة. وحضر هذه الدورات مشاركون من أجهزة إنفاذ القانون، والمنظمات الرياضية، واللجان الأولمبية الوطنية. ونُظِّمت في:

- كوت ديفوار
- الدانمرك
- إيطاليا

وفي إطار برنامج الإنتربول العالمي لمكافحة الفساد والجريمة المالية ولاسترداد الأصول، الذي يُنفَّذ منذ أمد طويل، نُظِّمت دورتان تدريبيتان في عام 2017 في ناميبيا والبحرين. وشملت المواضيع التي طُرحت للنقاش أدوات مكافحة غسل الأموال، وتقنيات استرداد الأصول، وإدارة الأدلة، وصعوبة تطبيق البرتوكولات الإقليمية والدولية، وإمكانات الإنتربول الشرطية في مجال مكافحة الفساد. وشارك في هاتين الدورتين محققون وقضاة ومدعون عامون لتبادل الاطلاع على الخبرات وأفضل الممارسات للتحقيق في قضايا الفساد واسترداد الأصول المسروقة.

إشاعة ثقافة النزاهة

في سبيل تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد على الصعيد العالمي، أبرم الإنتربول والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد اتفاقا للعمل على مشاريع مشتركة لمكافحة الفساد تشمل البحوث، والتدريب والتعليم، وتنظيم فعاليات مشتركة في هذا المجال.

ويدعم الإنتربول المركز الدولي لتنسيق جهود مكافحة الفساد، وهو هيئة شريكة في مجال إنفاذ القانون، بعد توقيع اتفاق معه في دورة الجمعية العامة لعام 2017. ويساعد المركز المذكور، الذي أنشأته المملكة المتحدة في تموز/يوليو 2017، الشرطة في قضايا الفساد الواسعة النطاق من قبيل رشو الموظفين الحكوميين، والاختلاس، واستغلال الوظيفة، وغسل العائدات المتأتية من الجريمة.

وساعدت مجموعة من حلقات العمل التدريبية المشتركة مع اللجنة الأولمبية الدولية البلدان الأعضاء على وضع استراتيجيات تشمل قطاعات متعددة لتعزيز النزاهة في مجال الرياضة. وجمعت هذه الدورات مشاركين من أجهزة إنفاذ القانون واللجان الأولمبية الوطنية والاتحادات الرياضية والسلطات المعنية بضبط المراهنات من أجل إرساء ثقافة وطنية تشجع على منع التهديدات المطروحة على المنافسات الرياضية. ونظِّمت حلقات العمل في:

- أستراليا (تحضيرا لألعاب الكومنولث لعام 2018)
- جزر البهاما
- السنغال
- كوريا الجنوبية (تحضيرا للألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2018 في بيونغ تشانغ)
- تايلند

وضع آليات لاسترداد الأصول المسروقة

يشكل ضبط الأصول المتأتية بطرق غير مشروعة ركنا أساسيا من أركان أنشطة مكافحة الفساد. ونظم الإنتربول حلقة عمل متخصصة بشأن ضبطيات الأموال النقدية والأصول موجهة إلى أفراد الشرطة وموظفي الجمارك في أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب أفريقيا. وأتاحت حلقة العمل هذه للمشاركين الاطلاع بشكل مباشر على الأساليب المتبعة في مطار فرنكفورت الدولي في ألمانيا لكشف النقود وغيرها من الأصول المهربة.

وركز المؤتمر السنوي السابع المشترك بين الإنتربول ومبادرة StAR لجهات الاتصال العالمية المعنية باسترداد الأصول الذي عُقد في كندا في حزيران/يونيو على التعاون على الصعيد العالمي فيما بين الهيئات الوطنية المعنية باسترداد الأصول. وشارك أكثر من 120 محققا ومدعيا عاما في مجال مكافحة الفساد من حوالى 50 بلدا في هذا المؤتمر الذي نظمه الإنتربول ومبادرة استرداد الأصول المسروقة (StAR) – وهي شراكة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – بالتعاون مع وزارة الخارجية في الولايات المتحدة. وركزت المناقشات على مسائل ميدانية تتعلق باسترداد الأصول، وتقفّي أثر الأصول المسروقة، ووضع آليات ومنظومات لإدارة الأصول المستردة وتخصيصها بفعالية.

الهدف

القضاء على الأسواق غير المشروعة

يتزايد اضطلاع شبكات الجريمة المنظمة بالاتجار غير المشروع بطائفة من السلع. فالمخدرات غير المشروعة والممتلكات الثقافية والأدوية والسلع المقلدة أصبحت كلها عرضة للاتجار من قبل المجرمين، سواء كنشاط إجرامي مستقل في حد ذاته أو لتمويل أشكال أخرى من الأنشطة الإجرامية.

والاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي يقوض الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في منطقة ما، ويعزز مكانة جماعات الجريمة المنظمة الضالعة في تجارة المخدرات. وشهد العالم خلال العقد الماضي نهبا منظما للممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها وبيعها. ويمثل الاتجار بالمنتجات غير المشروعة تحديا رئيسيا لأجهزة إنفاذ القانون الدولية وخطرا جسيما على الصحة العامة في العالم.

والجانب عبر الوطني لهذه الجريمة وضلوع شبكات الجريمة المنظمة فيها يجعلان دور الإنتربول أساسيا في مكافحتها. وفي هذا الصدد، توفر المنظمة الدعم للبلدان الأعضاء من أجل تفكيك شبكات الجريمة المنظمة التي تقف وراء تصنيع السلع غير المشروعة وتوزيعها وبيعها.

توعية عامة الناس بالمخاطر المرتبطة بالسلع غير المشروعة

في إطار عملية Opson السنوية السادسة، ضُبطت في جميع أنحاء العالم أغذية ومشروبات غير مشروعة تنطوي على مخاطر محتملة. وصادرت السلطات في 61 من البلدان المشاركة في هذه العملية المشتركة بين الإنتربول واليوروبول حوالى 26 مليون لتر من المشروبات الكحولية المقلدة و800 9 طن من الأغذية المقلدة. ومن الأمثلة على ذلك:

- إكوادور: فككت السلطات شبكة ضالعة في تهريب شتى المنتجات غير المشروعة إلى البلد، ولا سيما الأغذية والأدوية؛
- إندونيسيا: كُشف مصنع ينتج بهارات وصلصات في ظروف غير صحية؛
- البرتغال: اكتشفت السلطات مصنعا سُحبت منه رخصة تجهيز الأغذية، كانت تجرى فيه أنشطة غير مشروعة من قبيل إعادة تغليف السلع التي أوشكت صلاحيتها على الانتهاء؛
- توغو: فككت الشرطة الوطنية شبكة إجرامية ضالعة في توزيع أغذية ومشروبات منتهية الصلاحية، وضبطت 000 1 وحدة من المشروبات المعلبة و000 2 صندوق من العجائن.

وجمع المؤتمر السنوي الدولي الـ 11 لإنفاذ القانون في مجال مكافحة الجرائم الماسة بالملكية الفكرية خبراء من أجهزة إنفاذ القانون والأمن ومن القطاع الخاص لمناقشة تطور اتجاهات الجريمة في مجالات من قبيل الاتجار غير المشروع على الإنترنت. وحضر قرابة 600 مشارك من أكثر من 60 بلدا هذا المؤتمر الذي اشترك في تنظيمه الإنتربول وجهاز إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك في الولايات المتحدة والمركز الوطني لتنسيق حقوق الملكية الفكرية بالتعاون مع شركة Underwriters Laboratories والتحالف الدولي لمكافحة التقليد (IACC).

استحداث آليات لكشف الأسواق غير المشروعة الناشئة

في سياق شكل إجرامي جديد ولكنه متفاقم، تتعرض مواقع التراث الثقافي المغمورة بالمياه لمجموعة من المشكلات الجسام، ولا سيما النهب والاتجار غير المشروع. وفي هذا الإطار، شكلت مسألة استعراض وبلورة أفضل الممارسات لمكافحة نهب القطع الأثرية المغمورة بالمياه واستغلالها التجاري والاتجار غير المشروع بها والحصول عليها على نحو غير شريف محور أول اجتماع دولي من نوعه نظمه الإنتربول واليونسكو خُصِّص كليا لحصر التراث الثقافي المغمور بالمياه وصونه.

كشف وتجفيف منابع التدفقات المالية والأرباح غير المشروعة

في إطار عملية Pangea X، وهي أكبر عملية من نوعها ينفذها الإنتربول، جرى توقيف حوالى 400 شخص في العالم وضبط أدوية يُحتمل أن تلحق الضرر بالصحة تفوق قيمتها 51 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهذه العملية التي شارك فيها 197 من أفراد أجهزة الشرطة والجمارك وهيئات تنظيم القطاع الصحي من 123 بلدا، وهو رقم قياسي، أدت إلى فتح 1 058 تحقيقا، وإغلاق 3 584موقعا إلكترونيا، وإزالة أكثر من 3 000 إعلان إلكتروني يروج لمنتجات صيدلانية غير مشروعة. وشملت الأدوية المقلدة وغير المشروعة التي ضُبطت مكمّلات غذائية، ومسكّنات، وأدوية لعلاج الصرع، وحبوبا لمعالجة العجز الجنسي، ومضادات الذهان، ومنتجات مغذية. وبالإضافة إلى الأدوية، ركزت عملية Pangea X أيضا على مكافحة البيع غير المشروع للأجهزة الطبية مثل أجهزة الأسنان والزرعات السنيّة، والواقيات الذكرية، والمحاقن، وأشرطة الاختبارات الطبية، والمعدات الجراحية.

وبما أن بيع الأدوية غير المشروعة هو مشكلة عويصة في جميع أنحاء أفريقيا، نفذ الإنتربول عملية Heera في أيار/مايو وحزيران/يونيو، وشاركت فيها أجهزة الشرطة والجمارك والهيئات التنظيمية من سبعة بلدان في غرب أفريقيا. وأسفرت المداهمات التي استهدفت الأسواق والمتاجر والصيدليات والمستودعات والمركبات والمصانع غير المشروعة عن ضبط أكثر من 41 مليون قرص و13 000 صندوق من الورق المقوى تحتوي على منتجات صيدلانية وسلع طبية غير مشروعة تقدر قيمتها بحوالى 21,8 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأدت هذه العملية أيضا إلى اعتقال حوالى 150 شخصا أو وضعهم قيد التحقيق.

كشف شبكات الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والقضاء عليها

عملية Lionfish هي منذ عدة سنوات عملية رائدة للإنتربول في مجال مكافحة المخدرات. وكانت تركز عادة على أمريكا اللاتينية، لكن في عام 2017، جرى توسيع نطاقها ليشمل الإجراءات التي تستهدف الاتجار بالمخدرات في منطقتي جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. ونُفِّذت ثلاث عمليات خلال ذلك العام:

- **عملية Lionfish III** – ضُبط أكثر من 55 طنا من المخدرات غير المشروعة خلال عملية Lionfish الأصلية التي تستهدف الاتجار بالمخدرات بين أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا، واعتُقل حوالى 357 شخصا. وبلغت كمية الكوكايين المضبوطة 25 طنا قدِّرت قيمتها بنحو مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

- **عملية Lionfish-ASEAN** – في إطار هذه العملية التي استهدفت مسالك تهريب المخدرات عبر آسيا والمحيط الهادئ، كُشفت شبكة من جماعات الجريمة المنظمة من غرب أفريقيا وآسيا ضالعة في تهريب الميثامفيتامين في المنطقة. وضُبط في المجموع حوالى 350 كغم و50 لترا و2 175 قرصا من المخدرات غير المشروعة شملت الكوكايين والقنب الهندي وسلائف المنشطات الأمفيتامينية بقيمة تقديرية بلغت 18 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

- **عملية Lionfish-Asia Pacific** – في إطار هذه العملية، جرت مراقبة المسالك المعروفة لتهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ عبر أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، الأمر الذي أسفر عن 17 ضبطية في العالم أجمع. وسُجلت ضبطيات ميثامفيتامين في جميع البلدان المشاركة الـ 23 تقريبا، حيث صودر 630 كغم من هذا المخدر على شكل أقراص وبلورات ومسحوق. وساعد تبادل بيانات الاستخبارات على كشف مسالك وأساليب جديدة للاتجار بالميثامفيتامين وإخفائه.

الهدف

7

دعم الأمن البيئي والاستدامة البيئية

تشكل الجريمة البيئية تهديدا خطيرا على الصعيد العالمي، وتبعاتها تتجاوز بكثير استغلال الموارد الطبيعية. وتخلف الأنشطة الإجرامية البيئية عواقب وخيمة: فإن أصنافا من النباتات والحيوانات مهددة للانقراض، ويهدد تلوث الجو والمياه صحتنا.

وشبكات الجريمة المنظمة ضالعة في نسبة كبيرة من الجرائم البيئية، يحدوها إلى ذلك ما تنطوي عليه هذه الجرائم من مخاطر ضئيلة وأرباح طائلة. وعادة ما تكون هذه الشبكات ضالعة في أشكال كثيرة أخرى من الجرائم الخطيرة –فمسالك تهريب منتجات الأحياء البرية غير المشروعة، مثلا، هي نفسها التي تُستخدم في الغالب لتهريب الأسلحة والمخدرات والمهاجرين. وكثيرا ما تقترن الجريمة البيئية بجرائم أخرى مثل تزوير جوازات السفر، والفساد، وغسل الأموال.

استراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة والناشئة

تحدد استراتيجية الإنتربول لمكافحة الجريمة المنظمة والناشئة إطارا لمسارات عمل المنظمة الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء لمكافحة الجريمة البيئية:

1. **كشف الشبكات الإجرامية المتورطة**
2. **كشف مسالك الاتجار والأسواق غير المشروعة**
3. **استهداف الجرائم التي تمكّن من ارتكاب هذه الجريمة مثل الفساد وتزوير وثائق السفر**
4. **تعقُّب حركة الأصول المالية غير المشروعة المتأتية من هذه الجرائم، ومنعها**

الاتجار بالأحياء البرية على الشبكة الخفية

أثبت تقرير أبحاث أعده الإنتربول، بعنوان Illegal Wildlife Trade in the Darknet (الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية على الشبكة الخفية)، وجود أدلة دامغة، لكنها محدودة، على استخدام المجرمين للشبكة الخفية لبيع منتجات الأحياء البرية غير المشروعة مثل قرون وحيد القرن وعاج الفيلة وأعضاء النمور. وأكد التقرير أن انجذاب الضالعين في الاتجار بالأحياء البرية إلى الشبكة الخفية مرده على الأرجح إلى آلياتها الفعالة فيما يتعلق بإخفاء هوية المستخدمين وحماية أمنهم، إذ إن الباعة ملمون بتكنولوجيا التشفير، والصكوك المالية، وأساليب التواصل الشائعة الاستخدام في هذا الفضاء السري. ومول هذا التقرير كل من الصندوق الدولي لرعاية الحيوان، ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة، والمؤسسة الأفريقية للأحياء البرية.

تعزيز القدرة على التحقيق في الجريمة البيئية

أُطلق في مطلع هذا العام مشروع جديد لكشف وتفكيك شبكات الجريمة المنظمة التي تجني المليارات من الأرباح غير المشروعة من الاتجار بالأحياء البرية بين أفريقيا وآسيا. ويعزز هذا المشروع، الذي يستهدف كبار المهربين الآسيويين الذين يهرّبون الأحياء البرية من أفريقيا، إجراءات إنفاذ القانون في بلدان المصدر والعبور والوجهة، ولا سيما التي لها صلة بالاتجار غير المشروع بالعاج وقرون وحيد القرن ومنتجات السنوريات الآسيوية الكبيرة.

وبفضل الانتشار الواسع النطاق للأجهزة الرقمية في المجتمع، بدأ الإنتربول برنامجا تدريبيا يتعلق باستخدام الأدلة الجنائية الرقمية لدعم التحقيقات البحرية. وكان الهدف من الدورة التدريبية الأولى، التي اختُبرت مع الشرطة البحرية البرتغالية، مساعدة الشرطة على معرفة المعدات الإلكترونية الرئيسية الموجودة على السفن وإدراك الغرض منها؛ وتحديد المعدات التي يمكن أن تتضمن بيانات قد تكون مفيدة في إطار تحقيق جنائي؛ والإلمام بكيفية استخراج بيانات من هذا القبيل من الأجهزة وبكيفية تنظيمها ليستفيد منها التحقيق على أفضل وجه.

ونظِّم العديد من الدورات التدريبية لمساعدة أجهزة الشرطة في مختلف المناطق على إنماء الكفاءة اللازمة لمكافحة الجرائم البيئية بفعالية.

- **الاتجار بالأحياء البرية على الإنترنت** – تلقى المشاركون من تسعة بلدان أفريقية تدريبا على مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها من المنظومات الرقمية، ولا سيما الأسواق على الشبكة الخفية. وأشرف على هذا التدريب كل من الإنتربول والشرطة الاتحادية الأسترالية ووزارة البيئة وتغير المناخ في كندا؛
- **تعقب الأسلحة النارية** – شارك موظفون من تسعة بلدان أفريقية في دورة تدريبية بشأن الاستعانة بقدرات الإنتربول في مجال التحقيق في الأسلحة النارية لتعقب وتحديد هوية المجرمين المتورطين في الصيد غير المشروع والجرائم ذات الصلة؛
- **الأدلة الجنائية الرقمية** – شكلت مسألة استخراج وتحليل البيانات من الأجهزة الإلكترونية المضبوطة محور هذه الدورة التدريبية الموجهة إلى المحققين في قضايا الأحياء البرية من 10 بلدان آسيوية.

حماية المجتمعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية، والأصناف المهددة بالانقراض والتراث الطبيعي

أصدر الإنتربول نشرة بنفسجية لتنبيه أجهزة الشرطة إلى مسألة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال في العمل في قطاع صيد الأسماك في جميع أنحاء منطقة جنوب شرق آسيا. وورد في النشرة وصف للأسلوب الإجرامي الذي تستخدمه عادة الشبكات الإجرامية لتوظيف ونقل عمال مطمئنين لا تساورهم أيّ شكوك إلى السفن أو مصانع تجهيز الأسماك أو مواقع تربية الأحياء المائية حيث يجري استغلالهم والاعتداء عليهم، كما أوردت أيضا وصفا للبنى التنظيمية للشبكات الإجرامية المتورطة والأساليب التي تنهجها.

النشرات البنفسيجية

يمكن للبلدان الأعضاء أن تطلب من الإنتربول إصدار نشرة بنفسجية "لجمع أو توفير معلومات بشأن الأساليب الإجرامية والأغراض والأجهزة وأساليب الإخفاء التي يستخدمها المجرمون".

187
نشرة بنفسجية صادرة في 2017

623
نشرة بنفسجية صالحة

ونظِّمت دورة تدريبية متخصصة في قيرغيزستان بشأن منع الصيد غير المشروع والاتجار بفهود الثلج، وهي من الأصناف المهددة بشكل خطير بالانقراض. وقدِّمت هذه الدورة، التي ركزت على التحقيق في مسرح الجريمة وجمع الأدلة واستجواب الشهود، في إطار مبادرة لإنماء القدرات تستغرق ثلاث سنوات وترمي إلى توفير تدريب موحد لجميع أفراد أجهزة إنفاذ القانون المعنيين بحماية الأحياء البرية في البلد المذكور.

استحداث آليات لحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية

اكتُشف أكثر من 1,5 مليون طن من النفايات غير المشروعة في جميع أنحاء العالم خلال عملية "30 Days of Action" التي نُفِّذت في شهر حزيران يونيو على مدى شهر واستهدفت الشحن غير المشروع للنفايات والتخلص منها خلافا للقانون. وشاركت في هذه العملية، وهي الأكبر من نوعها التي تنفَّذ على الصعيد العالمي لمكافحة الجرائم المتصلة بالنفايات والاتجار بها، أجهزة إنفاذ القانون والجمارك وشرطة الحدود وهيئات حماية البيئة من 43 بلدا. وأكدت النتائج الميدانية أن آسيا وأفريقيا هما الوجهتان الرئيسيتان للنفايات التي تصدَّر بشكل غير مشروع من أوروبا وشمال أمريكا، وأن أنشطة الاتجار تجري أيضا فيما بين البلدان الأوروبية. كما كشفت العملية وجود شبكات إجرامية ضالعة في الجريمة المتصلة بالنفايات في أمريكا الوسطى، وهي منطقة غير مرتبطة عادة بهذا الشكل من الجريمة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، جمع فريق الإنتربول العامل المعني بمكافحة الجرائم الماسة بالأحياء البرية حوالى 100 خبير من جميع أنحاء العالم من أجل التعاون على وضع إجراءات لمكافحة الجريمة الماسة بالأحياء البرية والجريمة المتصلة بالغابات. وحضر هذا الاجتماع مشاركون من أجهزة إنفاذ القانون والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ومن المواضيع الرئيسية لجدول الأعمال التعاون بين قطاع النقل وأجهزة إنفاذ القانون على مكافحة الاتجار بالأحياء البرية؛ والتحقيقات على الإنترنت وتهديدات الجريمة السيبرية المتصلة بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية؛ والنزاهة وجهود مكافحة الفساد وغسل الأموال.

كشف وتجفيف منابع التدفقات المالية والأرباح غير المشروعة

أطلق الإنتربول برنامجا تدريبيا في إندونيسيا يتعلق بمكافحة الجرائم المالية في قطاع الغابات. وعُقدت في آذار/مارس الدورة الأولى المتعلقة بقطع الأشجار غير المشروع والاستيلاء على الأراضي والجرائم المالية ذات الصلة. ومن المواضيع التي ناقشتها هذه الدورة استخدام السواتل وغيرها من أدوات التكنولوجيا لمكافحة الجرائم المتصلة بالغابات، وإجراء تحقيقات مالية، وتعقب الأصول واستردادها، وجمع الأدلة الرقمية وحفظها.

وجمع المؤتمر العالمي لمكافحة الجريمة المتصلة بالغابات الذي نظِّم في حزيران/يونيو حوالى 100 ممثل عن قطاع الأخشاب والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتحقيقات وأجهزة إنفاذ القانون من 40 بلدا لوضع استراتيجيات لمكافحة الجرائم التي ترتكبها الشركات المعنية بقطاع الغابات في العالم.

تفكيك شبكات الجريمة المنظمة

اعتُقل في ملاوي مجرمان، من أخطر المطلوبين الضالعين في الجرائم الماسة بالأحياء البرية في شرق أفريقيا، وموضوع نشرتين حمراوين أصدرهما الإنتربول بناء على طلب من تنزانيا. فقد اشتُبه في الأخوين شانسي وباتريك كوندا من ملاوي بالشروع في تصدير 781 من أنياب الفيلة، تقدر قيمتها بمبلغ 5,8 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، من تنزانيا إلى ملاوي دون رخصة سليمة في عام 2013. وجرى توقيف هذين الأخوين – بدعم من الإنتربول – في إطار عملية Usalama IV، وهي مبادرة استهدفت الجرائم عبر الوطنية في أفريقيا وأشرفت على تنفيذها منظمة التعاون لرؤساء الشرطة في شرق أفريقيا ومنظمة التعاون الإقليمية لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي.

وبناء على طلب من ملاوي، أصدر الإنتربول نشرة حمراء بحق شخص يُشتبه في تورطه في الاتجار بالعاج بعد ضبط مئات القطع من أنياب الفيلة في تايلند. وقد اشتُبه في المدعو مادي كونته، وهو مواطن غامبي، بأنه كان يخفي 330 كغم من العاج في شحنة تحمل بطاقات توسيم مضللة على أنها أحجار كريمة، ضُبطت في بانكوك.

عملية Thunderbird التي استهدفت الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والأخشاب وشارك فيها أفراد من أجهزة الشرطة والجمارك ومراقبة الحدود وحماية البيئة والأحياء البرية والغابات.

مشاركة
49
بلدا وإقليما

تحديد هوية
898
مشبوها

1 400 من ضبطيات المنتجات غير المشروعة
قدرت قيمتها بـ **5,1** ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة

أكثر من 13
من السنوريات الكبيرة

17,8 طن
من الأحياء المائية

5 200
من الطيور

22 طنا
من أجزاء حيوانية مختلفة

2 800
من الزراحف

أكثر من 3 000
قطعة عاج

22 000
من المنتجات مثل الأدوية والحلي والمنحوتات

300 طن
من الخشب على أنواعه

192 بلدا عضوا

المكاتب المركزية الوطنية

في كل بلد عضو مكتب مركزي وطني يربط أجهزة الشرطة الوطنية فيما بينها وبأدوات الإنتربول وخدماته. ويعمل في المكتب المركزي الوطني أفراد من أجهزة الشرطة الوطنية على مستوى عال من التدريب، ويكون عادة شعبة من جهاز الشرطة الوطنية أو دائرة تحقيق، ويضطلع بدور جهة الاتصال لتنسيق جميع أنشطة الإنتربول الميدانية.

وقد انضم إلى الإنتربول في عام 2017 بلدان عضوان جديدان – دولة فلسطين وجزر سليمان. وأنشئ مكتب مركزي وطني في كل منهما لوصل هذين البلدين بشبكة الإنتربول العالمية.

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، أروبا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران، آيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا - غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تنزانيا، توغو، تونس، تونغا، تيمور ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دولة فلسطين، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانتا لوسيا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت مارتن، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سوريا، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، الغابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، الفاتيكان، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، فيتنام، فيجي، الفلبين، قبرص، قيرغيزستان، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لاوس، لبنان، لتوانيا، لشتنشتاين، لكسمبرغ، ليبيا، ليبريا، ليسوتو، مالديف، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

الإدارة الرشيدة

الجمعية العامة
هي الهيئة الإدارية العليا للمنظمة، وتضم مندوبين من كل بلد عضو وتتخذ القرارات المتعلقة بالسياسات والموارد وأساليب العمل والتمويل والأنشطة والبرامج.

اللجنة التنفيذية
تنتخبها الجمعية العامة ويرأسها رئيس المنظمة. وتقدم الإرشادات والتوجيهات للمنظمة وتشرف على تنفيذ القرارات التي تتخذها الجمعية العامة.

الأمانة العامة
تقع الأمانة العامة في ليون (فرنسا) وتعمل على مدار الساعة، طيلة أيام السنة. وتشمل المقر والمكاتب الإقليمية ومجمّع الإنتربول العالمي للابتكار ومكاتب الممثلين الخاصين. ويدير الأمين العام العمليات اليومية للمنظمة انطلاقا من الأمانة العامة، بما يتماشى مع قرارات الجمعية العامة واللجنة التنفيذية.
يدير الأمين العام العمليات اليومية للمنظمة انطلاقا من الأمانة العامة، بما يتماشى مع قرارات الجمعية العامة واللجنة التنفيذية.

الدورة الـ 86 الجمعية العامة للإنتربول

عُقدت الدورة الـ 86 للجمعية العامة للإنتربول في بيجين (الصين). وأُدخل في هذا المحفل السنوي العديد من التغييرات الهامة على بنية المنظمة:

- بَلَدان عضوان جديدان: في عام 2017، انضم عضوان جديدان إلى الإنتربول بعد تصويت الجمعية العامة على قبول عضوية دولة فلسطين وجزر سليمان في المنظمة.
- الانتخابات للجنة التنفيذية – انتُخب خمسة أعضاء جدد في اللجنة التنفيذية:

مينغ هونغوي
(الصين)
رئيس الإنتربول

بن يمينة عباد
(الجزائر)
نائب رئيس
لأفريقيا

تود شين
(كندا)
نائب رئيس
للأمريكتين

كيم جونغ يانغ
(جمهورية كوريا)
نائب رئيس
لآسيا

ألكسندر بروكوبشوك
(الاتحاد الروسي)
نائب رئيس
لأوروبا

أنبوين نايدو
(جنوب أفريقيا)
مندوب عن
أفريقيا

روجيريو غالورو
(البرازيل)
مندوب عن
الأمريكتين

أنسِلم لوبيز
(سنغافورة)
مندوب عن
آسيا

كاترين دي بول
(بلجيكا)
مندوبة عن
أوروبا

أولوشولا كامار سوبير
(نيجيريا)
مندوب عن
أفريقيا

جولين لوريا
(الولايات المتحدة)
مندوبة عن
الأمريكتين

فريدولين ليكاري
(مولدوفا)
مندوب عن
أوروبا

جان - جاك كولومبي
(فرنسا)
مندوب عن
أوروبا

لجنة الإنتربول الدائمة للشؤون الأخلاقية

تضطلع لجنة الإنتربول الدائمة للشؤون الأخلاقية بدور المجلس الاستشاري للأمانة العامة فيما يتعلق بالشؤون الأخلاقية والتحقق من خلفية الجهات المانحة. واجتمعت اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر لاستعراض الإطار التنظيمي للمنظمة، واستراتيجية الموارد البشرية، والمخاطر التي يمكن أن تُطرح على الصعيد الأخلاقي أو على سمعة المنظمة عند قبول مساهمات مالية من القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، أصدرت اللجنة 23 توصية في المجالات المتعلقة بالشؤون الأخلاقية والرقابة الداخلية والتحقق من خلفية الجهات المانحة.

آخر المعلومات عن آليات الرقابة

لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول (لجنة الرقابة) هي هيئة مستقلة مسؤولة عن ضمان امتثال جميع عمليات معاملة البيانات – مثل الأسماء وبصمات الأصابع والبصمة الوراثية – لأنظمة المنظمة. وهي أيضا القناة التي يمكن للأفراد من خلالها تقديم شكاوى أو الاستفسار عن المعلومات المحتفَظ بها عنهم.

ودخلت البنية الجديدة للجنة الرقابة ومجموعة جديدة من قواعد اشتغالها، اللتان وافقت عليهما الجمعية العامة في عام 2016، حيز النفاذ في آذار/مارس 2017. وفضلا عن وضع آجال محددة بدقة وملزمة لكي تتخذ لجنة الرقابة قراراتها، أُعيد تشكيل هذه اللجنة فباتت تتألف من هيئتين:

- **هيئة للمشورة والإشراف** من أجل ضمان امتثال معاملة البيانات الشخصية من قبل المنظمة لأنظمة الإنتربول؛
- **هيئة للطلبات** من أجل دراسة وبت طلبات الاطلاع على البيانات، وتصحيح البيانات أو حذفها.

ورسّخت هذه التغييرات وظيفتي الإشراف والمشورة للجنة الرقابة، وعززت في الوقت نفسه قدرتها على توفير سبل انتصاف فعالة للأفراد فيما يتعلق بالبيانات المتعلقة بهم التي قد تُعامل في محفوظات الإنتربول.

وحرصا على عدم استغلال وضع اللاجئين من قبل المجرمين والإرهابيين، اعتمدت الجمعية العامة سياسة بشأن معاملة البيانات المتصلة باللاجئين، حددت من خلالها مجموعة من التدابير يتعين على البلدان الأعضاء اتخاذها خلال عملية تقديم طلبات اللجوء. وتشمل هذه التدابير إجراء تقصيات منهجية في قواعد بيانات الإنتربول والتواصل وتبادل المعلومات بصفة منتظمة فيما بين السلطات المعنية باستعراض طلبات اللجوء والمكاتب المركزية الوطنية للإنتربول. وتشجع هذه السياسة أيضا البلدان الأعضاء على إبلاغ الأمانة العامة للإنتربول أو لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول بحصول أحد الأشخاص على وضع اللاجئ وبنتائج استعراض أحد طلبات اللجوء.

الشؤون المالية

مصدر التمويل الرئيسي للإنتربول هو المساهمة النظامية السنوية التي يسددها كل بلد من بلدانه الأعضاء الـ 192 التي يمكنها أن تتبرع أيضا بمساهمات إضافية على أساس طوعي إما نقدا أو كخدمات عينية. وتشكل مساهمات البلدان الأعضاء هذه، إلى جانب الإيرادات المتنوعة الأخرى، الميزانية العادية للمنظمة.

وبالإضافة إلى الميزانية العادية، تتلقى المنظمة الموارد أيضا من جهات مانحة خارجية مثل الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات وكيانات القطاع الخاص. وتجري إدارة هذا التمويل الخارجي بشكل منفصل في إطار صناديق ائتمانية وحسابات خاصة، ويُستخدم لتمويل مشاريع خاصة.

وتشكل الميزانية العادية والصناديق الائتمانية والحسابات الخاصة مجتمعةً الميزانية الموحدة للإنتربول.

ميزانية عام 2017

في عام 2017، بلغت إيرادات الميزانية الموحدة للإنتربول 124,3 مليون يورو، بما في ذلك المساهمات العينية. ويشمل ذلك:

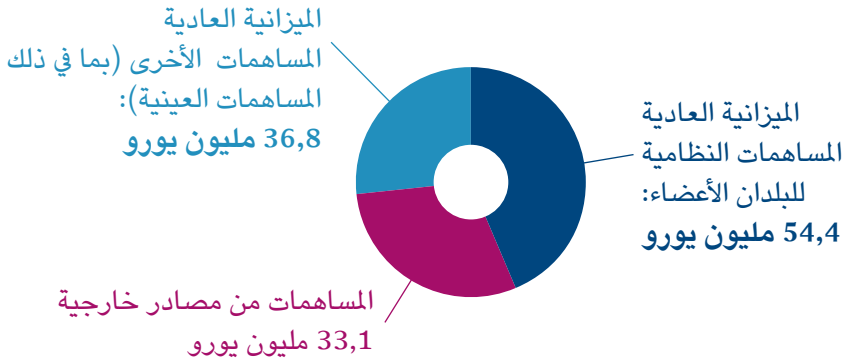

مجموع الإيرادات:
124,3 مليون يورو

في عام 2015، سجل الإنتربول عجزا في الميزانية قدره 3,2 ملايين يورو. وبعد سنتين من الانضباط المالي، سجل الإنتربول فائضا في الميزانية قدره 2,1 مليون يورو في عام 2017.

وفي عام 2017، بلغ مجموع المساهمات الواردة من مصادر غير المساهمات النظامية 69,9 مليون يورو، مقابل 48,4 مليون يورو في عام 2014. وتُعزى هذه الزيادة الملحوظة إلى ارتفاع التمويل الوارد من القطاع العام.

الوضع المالي (باليورو)

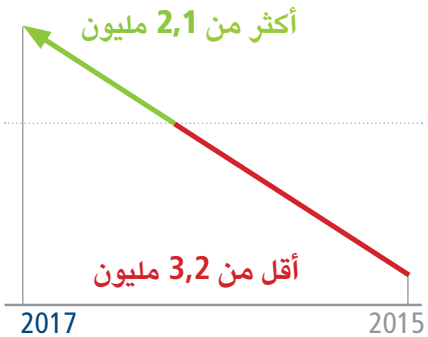

الميزانية العادية

تسدد بلداننا الأعضاء الـ 192 مساهمات نظامية سنوية إلزامية تستند إلى جدول تناسبي يتفق عليه الأعضاء وتصوت عليه الجمعية العامة سنويا. وتمول مساهمات البلدان الأعضاء تكاليف تشغيل الأمانة العامة والمكاتب التابعة لها والعمل الشرطي وأنشطة التدريب والدعم وفقا للأولويات الاستراتيجية والمؤسسية للمنظمة.

وتشمل التبرعات الإضافية الهبات النقدية والمساعدة العينية بما في ذلك إعارة الموظفين والاستفادة من رخص البرمجيات والاستخدام المجاني للمعدات أو المكاتب.

التمويل من مصادر خارجية

مساهمات الجهات المانحة الخارجية التي تنتمي إلى مجموعة من القطاعات المختلفة تتيح للمنظمة الاضطلاع بأنشطة إضافية تكمّل الأنشطة الممولة من الميزانية العادية. وتدار هذه المساهمات وتقدَّم تقارير عنها بصورة منفصلة عن الميزانية العادية، وتودَع في صندوق ائتماني مخصص (صندوق الإنتربول للتعاون الشرطي الدولي) أو في حساب خاص. ويدعم هذا النوع من التمويل أشكالا مختلفة من الأنشطة يجري الاتفاق عليها مسبقا مع الجهات المساهمة.

ويتلقى الإنتربول المساهمات من كيانات القطاع العام – مثل الحكومات والمنظمات المشتركة بين الحكومات – ومن جهات مانحة خاصة من قبيل الشركات والمؤسسات، فضلا عن مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أمانا. وتولي المنظمة الأولوية للقطاع العام بصفته المصدر الرئيسي للأموال من المصادر الخارجية، وتواصل مراجعة وتحسين سياساتها المتعلقة بالتمويل من هذه المصادر لكفالة استيفاء جميع المساهمات وعملية التمويل نفسها الشروط الصارمة للشفافية والتحقق من خلفية الجهات المانحة من أجل حماية مصالح جميع الأطراف المعنية.

مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أمانا

مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أمانا هي نقطة الالتقاء لمنظمات وأفراد يجمعهم التصور نفسه لضم جهودهم إلى جهود الإنتربول وأجهزة إنفاذ القانون في العالم ليواجهوا بشكل مشترك التحديات التي تطرحها الجريمة اليوم. والمؤسسة كيان مستقل يعمل كنقطة مركزية لتلقّي مساهمات من مصادر خارجية تهدف إلى تمويل برامج وأنشطة الإنتربول لمكافحة الجريمة.

وتعهدت المؤسسة بالمساهمة بمبلغ 50 مليون يورو إلى الإنتربول على فترة خمس سنوات من 2016 - 2020 بفضل هبة قدمتها الإمارات العربية المتحدة. ومن هذا المبلغ، تلقت المنظمة 10 ملايين يورو في عام 2017.

وستموِّل هذه المساهمة من الإمارات العربية المتحدة سبعة مشاريع رئيسية لمكافحة الجريمة هي:

- حماية المجتمعات من التهديدات الإرهابية؛
- الحد من الجريمة المتصلة بالمركبات؛
- حماية الفئات السكانية الهشة؛
- حماية التراث الثقافي؛
- الجريمة السيبرية: منصة لتبادل المعلومات وتحليلها بشكل آني؛
- مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛
- منع الاتجار بالسلع والمنتجات الطبية غير المشروعة.

منتدى التعاون من أجل الأمن

أُعلن رسميا عن مساهمة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 50 مليون يورو في آذار/مارس، قبل انطلاق أعمال منتدى التعاون من أجل الأمن. وجمع هذا المنتدى الرفيع المستوى، الذي عُقد في أبو ظبي، وزراء ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وممثلين عن القطاع الخاص للنظر بشكل جماعي في التهديدات الأمنية في المستقبل في إطار مشاريع الإنتربول السبعة الآنفة الذكر.

بيان الوضع المالي

في 31 كانون الأول/ديسمبر (بآلاف اليورو)

		2017	2016
الأصول	**الأصول المتداولة**		
	النقدية ومكافِئات النقدية	111 131	100 395
	(صافي) المساهمات النظامية المستحقة القبض	814	3 057
	المبالغ المستحقة القبض من الحسابات	7 526	7 827
	مصروفات مدفوعة مسبقا	2 045	1 799
	المخزون	476	534
	مجموع الأصول المتداولة	**121 992**	**113 612**
	الأصول غير المتداولة		
	الاستثمارات	4 031	4 031
	(صافي) المساهمات النظامية المستحقة القبض	250	252
	الأصول غير الملموسة	1 653	1 211
	المنشآت والممتلكات والمعدات	15 113	16 637
	مجموع الأصول غير المتداولة	**21 047**	**22 131**
	مجموع الأصول	**143 039**	**135 743**
الخصوم	**الخصوم المتداولة**		
	الحسابات المستحقة الدفع والرسوم المتكبدة	7 102	6 920
	المساهمات النظامية المقبوضة مسبقا	3 286	8 835
	الصندوق الائتماني والحسابات الخاصة	56 895	49 742
	مستحقات الموظفين المستقبلية	8 276	8 109
	مجموع الخصوم المتداولة	**75 559**	**73 606**
	الخصوم غير المتداولة		
	مستحقات الموظفين المستقبلية	22 311	19 060
	مجموع الخصوم غير المتداولة	**22 311**	**19 060**
	مجموع الخصوم	**97 870**	**92 666**
صافي الأصول	احتياطي تمويل الاستثمار	16 766	17 848
	صناديق الاحتياطي المتراكم	28 403	25 229
	مجموع صافي الأصول	**45 169**	**43 077**

بيان الأداء المالي

للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر (بآلاف اليورو)

		ميزانية 2017	2017	2016
إيرادات التشغيل	المساهمات النظامية	54 368	54 368	52 783
	تمويل المكاتب الإقليمية	1 267	1 267	1 230
	الرواتب العينية	34 311	30 977	32 597
	المساهمات الطوعية	3 576	3 551	3 551
	المبالغ المسددة والمستردة	45,892	33 510	21 976
	الإيرادات المالية	600	673	631
	إيرادات أخرى	1 516	768	653
	صافي الأرباح/(الخسائر) من أسعار الصرف		(786)	307
	مجموع إيرادات التشغيل	**141 530**	**124 328**	**113 728**
مصروفات التشغيل	تكاليف الرواتب	62 539	51 740	49 941
	الرواتب العينية	24 341	19 630	20 508
	تكاليف الموظفين الأخرى	1 447	2 135	1 566
	تكاليف تشغيل المباني	3 259	3 255	2 992
	التكاليف العينية لتشغيل المباني	9 970	11 347	12 089
	الصيانة	3 820	2 791	2 524
	المهام والاجتماعات	20 467	18 487	12 539
	مصروفات المكاتب	3 394	2 368	2 712
	تكاليف الاتصالات	1 411	1 176	1 052
	تكاليف الغير وتكاليف أخرى	5 821	4 759	2 697
	الاهتلاك والاندثار	4 761	4 548	5 088
	مجموع مصروفات التشغيل	**(141 230)**	**(122 236)**	**(113 708)**
	الفائض المسجل للعام	**300**	**2 092**	**20**

بيان التغييرات في صافي الأصول المالية

في 31 كانون الأول/ديسمبر (بآلاف اليورو)

	احتياطي تمويل الاستثمار	صناديق الاحتياطي المتراكم
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015	**19 760**	**23 297**
الفائض/(العجز) المسجل للعام	–	20
بنود غير مدرجة في بيان الأداء المالي		
– نفقات الاستثمار	3 178	(3 178)
– الاهتلاك والاندثار	(5 088)	5 088
– أصول متصرف بها	(2)	2
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016	**17 848**	**25 229**
الفائض/(العجز) المسجل للعام	–	2 092
بنود غير مدرجة في بيان الأداء المالي		
– نفقات الاستثمار	3 509	(3 509)
– الاهتلاك والاندثار	(4 548)	4 548
– أصول متصرف بها	(43)	43
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017	**16 766**	**28 403**

بيان التدفقات النقدية

للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر (بآلاف اليورو)

		2017	2016
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	الفائض المسجل للعام	2 092	20
تسويات الحركات غير النقدية	الاهتلاك والاندثار	4 548	5 088
	أثر (الأرباح)/الخسائر غير المحققة في العملات الأجنبية	281	(317)
	الخسائر من التصرف بالأصول	43	
	التغييرات في الأصول		
	(صافي) النقص في المساهمات النظامية الجارية المستحقة القبض	2 245	1 489
	(الزيادة) النقص في المبالغ المستحقة القبض من الحسابات	301	(327)
	(الزيادة) في المصروفات المدفوعة مسبقا	(246)	(256)
	النقص في المخزون	58	29
	التغييرات في الخصوم		
	الزيادة/(النقص) في الحسابات المستحقة الدفع والرسوم المتكبدة	182	(35)
	الزيادة/(النقص) في المساهمات النظامية المقبوضة مسبقا	(5 549)	2 121
	الزيادة في الصندوق الائتماني والحسابات الخاصة	7 153	20 454
	الزيادة في مستحقات الموظفين المستقبلية	3 418	1 028
	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	**14 526**	**29 294**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	المشتريات المتعلقة بالمنشآت والممتلكات والمعدات	(2 391)	(2 392)
	مشتريات الأصول غير الملموسة	(1 118)	(784)
	مشتريات أنشطة الاستثمار	–	(4 000)
	عائدات مبيعات أنشطة الاستثمار	–	2 846
	صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	**(3 509)**	**(4 330)**
	أثر أسعار صرف العملات الأجنبية في النقدية ومكافِئات النقدية	(281)	317
	صافي الزيادة في النقدية ومكافئات النقدية	**10 736**	**25 281**
	النقدية ومكافِئات النقدية في بداية الفترة	100 395	75 114
	النقدية ومكافِئات النقدية في نهاية الفترة	**111 131**	**100 395**

”يجب علينا توحيد جهودنا على الصعيد العالمي لاستباق تحركات المجرمين الشديدة التغير، عن طريق تحسين قدرات جميع الجهات المعنية على مواجهة هذه التحديات التي تزداد دقة وتعقيدا.“

مينغ هونجوي
رئيس الإنتربول

حقوق التأليف والنشر محفوظة للإنتربول 2018 . مصادر الصور: الإنتربول، Thinkstockphoto

الإنتربول

جرائم هذا العصر مترابطة وعالمية الطابع. وتشتد الحاجة اليوم، أكثر من أيّ وقت مضى، إلى التعاون الشرطي المتعدد الأطراف لمجابهة التحديات الأمنية التي يواجهها العالم. ويتمثل دور الإنتربول في تمكين أجهزة الشرطة في بلدانه الأعضاء الـ 192 من العمل معا لجعل العالم أكثر أمانا.

ويتيح الإنتربول الوصول بشكل مأمون إلى قواعد بيانات عالمية تتضمن معلومات شرطية عن المجرمين والجرائم، ويقدم الدعم في مجالي العمليات والأدلة الجنائية، ويوفر خدمات التحليل والتدريب. وتُستخدم نشرات الإنتربول المرمّزة الألوان لتنبيه أجهزة الشرطة في العالم إلى الأشخاص المطلوبين والتهديدات الأمنية والأساليب الإجرامية.

وتُوظَّف جميع هذه القدرات الشرطية في أنحاء العالم وتدعم ثلاثة برامج عالمية للتصدي لأشكال الجريمة التي يعتبرها الإنتربول الأكثر إلحاحا اليوم: مكافحة الإرهاب، والجريمة السيبرية، والجريمة المنظمة والناشئة.

والأمانة العامة للإنتربول مقامة في ليون (فرنسا) ويدعمها مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار في سنغافورة، وسبعة مكاتب إقليمية، ومكتب ممثل خاص لدى كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ويوجد في كل بلد عضو مكتب مركزي وطني للإنتربول يعمل فيه موظفون من أجهزة إنفاذ القانون الوطنية. ويصل المكتب موظفيه وأفراد الشرطة العاملين في خط المواجهة بشبكة الإنتربول العالمية.